مصارف

شفافية ❖ مصداقية ❖ ثقة

❖ السنة الأولى - العدد : 21 ❖ نصف شهرية تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي ❖ توزع مجاناً ❖

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة ..

عليه يمكنكم استخدام البريد الالكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم

وعاشت ليبيا حرة

2014 ميزانية طارئة .. والتنفيذ على أساس شهري

ص7

الدين العام بالمليارات والحل تحويلها إلى مشاريع

ص3

مفتتح

العدالة الاجتماعية .. الداء والدواء

ما مرت به بلادنا حدث عظيم فهذه الثورة المباركة التي خرجت في تلقائية وعفوية رافضة للظلم والمعاناة والتهميش الذي واكب كل مدن ليبيا حتى أطلق عليها بعض الخبراء الاقتصاديون (دولة غنية وشعب فقير) ، فليبيا رغم التحسن الواضح في دخلها خلال السنوات الاخيرة لم ينعكس على مستوى المعيشة لسكانها ولا على المستوى الحضاري والمعاصر لمؤسساتها ، وهو الأمر الذي كان يشغل الناس في كل ربوع الوطن ، ومن أجل ذلك انتفضت ليبيا عن بكرة أبيها استجابة لإنطلاقة الثورة من مدينة بنغازي التي أقل ما يطلق عليها (مدينة اللُحمة الوطنية) ، التي تجمع كل أطياف الوطن ، وهذا المزيج العجيب هو الذي يصنع النكهة المميزة لتلك البقعة التي وإن كانت تنزف دماً الأن ، إلا أنها ستصنع الغد المشرق للوطن من خلال التوافق الوطني وإمتداد حلم الوطن الى آفاق عظيمة قادرة على استيعاب معطيات ومقدرات الوطن في صنع مستقبله والتى يكاد يتفق الجميع على أن العقبة أمام كل ذلك هي مسألة العدالة الاجتماعية ، فالشعوب عندما تغضب يكون ذلك لأسباب ، وعندما تثور يكون ذلك لأن الاسباب تحولت الي ظلم يجب أن يتحول الى عدالة اجتماعية لأن رفع الظلم يعني (انتصار المساواة) ، ولتحقيق ذلك فإن معطيات كثيرة يجب أن تتغير ولعل على رأس هذه المعطيات في بلادنا الحبيبة هي الثروة الطبيعية التي أنعم الله بها علينا حتى تكون نعمة يفيض خيرها على الجميع ، ولعل «بيت الداء» يكمن في إعادة توزيع الثروة على أسس عادلة وفق معايير ثلاثة هي :

❖ عدد السكان (على الاقل نسبة 75 ٪) .

❖ المساحة الجغرافية (على الاقل نسبة 20 ٪) .

❖ القرب من مصادر الثروة (على الاقل نسبة 5 ٪) .

إن هذا التوزيع له متطلبات كثيرة ، لعل أهمها أن تكون هناك خطط تنمية وطنية حتى يكون استخدام الاموال قائم على أسس علمية سليمة وقائم على تخطيط واع لكل متطلبات المرحلة الحرجة من تاريخ الوطن ، فالمشكلة الاقتصادية هي الداء الحقيقي الذي يعاني منه الوطن وكل الاعراض الجانبية الاخرى إنما تعكس الهرج السياسي الذي تتصادم فيه الآراء والمواقف ، فمثله كمثل الزبد يذهب جفاءً ، أما الاقتصاد وحركته وتوجهاته القائمة على العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وتوزيع فرص التنمية على أسس راكزة فهو ما يمكث في الارض ويخلق أسس البناء والمنافسة وتواصل الاجيال . إن الصراع بعد انتصار الثورات يحتاج الى الحكمة والعقل حتى يصل الى نقطة التوازن ، وأن التغيير الذي تفرضه حتمية انتصار الثورة هو السبيل الوحيد لصنع العدالة الاجتماعية التي ستظل حلم الثورة والثوار حتى تتحقق ولن تتحقق حتى يتم مايلي :

❖ إعادة النظر في خريطة الثروة في المجتمع ، وإعادة توزيعها بشكل مكاني يحقق حلم المواطن في تنمية مستدامة .

❖ إعادة النظر في العقود التي كانت قائمة ، ورسم أولوياتها وفق حاجة الوطن وتطلعاته .

❖ فرض إرادة التغيير في ثوابت الماضي ، فالسفينة مات ربانها ولكنها لازالت في نفس الطريق .

وأخيراً علينا أن نواجه الواقع ونصنع التاريخ وفقاً لحاجة الناس ، ونخضع أنفسنا لحكمة الحوار ، وعلينا استلهام ذلك من كتاب الله عز وجل ، عندما اختار «داوود» ملكاً عادلاً ، قال في وصفه ((وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ)) .

ولعلنا أحوج ما نكون الأن الى ذلك ..

حفظ الله ليبيا من كل سوء...

نصية :

المركزي نجح في إدارة المرحلة

نتائج المُسابَقة المِعماريَّة لإنشاء مَبنى مَصرف ليبيا المركزي الجَديد

ص12

سياسات الدعم السلعي في ليبيا

ص6

بوصفه عضوا لاول مرة

المركزي في اجتماعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية

ص2

المحافظ يشارك في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية

شارك السيد «الصديق عمر الكبير» محافظ مصرف ليبيا المركزي في فعاليات الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية التي بدأت صباح يوم الثلاثاء 8 أبريل بتونس العاصمة ....

وشارك في هذه الاجتماعات التي افتتحها رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة نحو 300 مشارك منهم وزراء المالية والاقتصاد ومحافظو البنوك المركزية في الدول العربية. ويتضمن جدول أعمال هذه الاجتماعات بحث ومناقشة جملة من المسائل، منها الحسابات الختامية للمؤسسات المالية العربية، والمصادقة على حسابات الأرباح والخسائر، وتعيين مدققي الحسابات لتلك المؤسسات، إلى جانب تبادل الآراء حول القضايا المالية الدولية التي تهم الدول العربية. وسيتم على هامشها تنظيم لقاءات ثنائية بين الوزراء ومحافظي المصارف المركزية العربية ورؤساء مؤسسات التمويل العربية وممثلين عن المصرف العالمي وصندوق النقد الدولي.

وعُقد على هامشها أيضا، اجتماع مجلس وزراء المالية العرب، واجتماع مجلس الإشراف للحساب الخاص بتمويل مشروعات القطاع الخاص العربي الصغيرة والمتوسطة، والهيئات المالية العربية. وتتألف الهيئات المالية العربية من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وائتمان الصادرات والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي إلى جانب المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

ليبيا المركزي يفرض غرامات مالية على مصرفي الصحارى والجمهورية

أصدر مصرف ليبيا المركزي القرارين رقمي 2 ،3 لسنة 2014 عاقب بموجبهما كلا من (مصرف الصحارى / الفرع الرئيسي) طرابلس ، و(مصرف الجمهورية / امحمد المقريف) بفرض غرامة مالية على كل منهما، مقدارهامائة ألف دينار ليبي عن المخالفات التي كشف عنها التفتيش النوعي، وإلزامهما بإزالة المخالفة، وذلك تنفيذاً للأحكام المنصوص عليها في القانون.

وطلب مصرف ليبيا المركزي من إدارتي المصرفين التحقيق في المخالفات المشار إليها، واتخاذ الإجراءات القانونية والتأديبية اللازمة حيال الموظفين الذين تثبت مسؤوليتهم عنها، وإفادة مصرف ليبيا المركزي بنتائج تلك التحقيقات.

ودعا مصرف ليبيا المركزي إدارة الرقابة على المصارف والنقد إلى الاستعانة بأحد المكاتب العالمية، لتقييم نظام الرقابة الداخلية للمصرفين المذكورين ، وعلى حسابهما.

بوصفه عضوا لاول مرة

المركزي في اجتماعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية

شارك وفد مصرف ليبيا المركزي برئاسة السيد المحافظ الصديق عمر الكبير ، في برنامج الاجتماع السنوي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الرابع والعشرون ، والذي عقد في بندر سيري بيغاوان بسلطنة بروناي دار السلام على مدى ثلاثة أيام خلال الفترة 25- 27 مارس 2014 ، والتي ترأس اجتماعاتها المدير العام للمصرف المركزي لسلطنة بروناي (AMBD) سعادة داتؤ محمد رسلي سابتو ، وبحضور حوالي 12 محافظاً للبنوك المركزية ورؤساء السلطات التنظيمية والرقابية بالدول الأعضاء بمجلس الخدمات المالية الإسلامية ، وعدد من الممثلين رفيعي المستوى من بين أعضاء المجلس ، يمثلون حوالي 22 دولة أخرى ، كما حضر الاجتماع السيد رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية د. محمد أحمد علي ، إضافة لعدد من رؤوساء وممثلي المؤسسات المالية الإسلامية الأعضاء بالمجلس والتي يبلغ عددها حوالي 184 مؤسسة مالية .

كانت البداية في اليوم الأول مع الندوة القانونية السادسة للمجلس، والتي جاءت تحت عنوان : الابتكار في الصكوك، والصكوك الإسلامية والتحوّط : التطورات والتحديات . والتي تناولت استعراضا لجهود عدد من الدول الأعضاء في مجال إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها . وكان الحدث الأبرز في لقاءات ذلك اليوم يتضمن مناقشة أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في اجتماعه الرابع والعشرين مسألة الموافقة على اعتماد معيار قياسي جديد وتنقيح الوثيقة التوجيهية السابقة الخاصة بالعناصر الأساسية في عملية المراجعة الرقابية للمؤسّسات المالية الإسلامية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية ؛ حيث إنّ الهدف العام من هذا المعيار المعدل هو تحديث المعيار القياسي المعتمد في وقت سابق بشأن نفس الموضوع وهو المعيار (IFSB -5) ، الذي يُحدّد أهم التوجيهات بشأن العناصر الرئيسية في عملية المراجعة الرقابية للسلطات المشرفة على المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية (مؤسسات الخدمات المالية) ، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية، إضافة للدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، في نفس الوقت تم استكمال التوجيهات الدولية القائمة على عملية المراجعة الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) وهو المعيار (IFSB -16) ، والذي يماثل على نطاق واسع ما جاء في اتفاقية بازل (2) ، بشأن عملية الإشراف وكيف ينبغي للسلطات الرقابية الإشراف على بعض المجالات المحدَّدة ذات الصلة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، إذْ يتضمن عملية المراجعة الرقابية التي تغطي مؤسسات الخدمات المالية، وهو وإن كان يتفق في كثير من الأحيان مع المطبّق في النظام التقليدي، إلا أنّه يُراعي الخصوصيات التي وردت في الشريعة الإسلامية ونظام المعاملات المالية المتوافقة معها، إضافة لرعاية وتعزيز السلامة المالية لمؤسسات الخدمات المالية، وفي هذا الصدد يهدف المعيار لتعزيز التقارب نحو أفضل الممارسات للسلطات الرقابية المشرفة من خلال إنشاء حدٍّ أدنى لمستوى أداء مؤسسات الخدمات المالية، وتمكين هذه السلطات الإشرافية من تلبية احتياجاتها عند تنفيذ الأدوار المتوقعة منها في ضوء معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، وقد أُعلن عن أنّ النسخة الإلكترونية من المعيار IFSB -16 ستكون متاحةً على موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية (www.ifsb.org) في وقت لاحق قريب بإذن الله تعالى.

في اليوم الثاني ، كانت المحاضرة القيمة بعنوان: الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي وديناميات تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي أشار فيها المحاضر السيد البرفسورد. محمد أسوتي ، مدير مركز دورهام للتدريب في التمويل الإسلامي، بجامعة دورهام بالمملكة المتحدة، إلى دور القرآن الكريم في تحديد المبادئ التي تحكم التمويل الإسلامي في القرآن الكريم، الذي يشير إلى جانب الأصالة في المالية الإسلامية، إلا أنه أكّد على أنّ نتائج التمويل الإسلامي في الواقع اليوم لا تظهر ذلك النجاح في تلك المعاني المقصودة من هذه الأصالة أو الشريعة الإسلامية، كما يقع في مفاهيم طموحة للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي، وهو بذلك يشير إلى عدم توفر الأدوات الداعمة لتحقيق تلك الطموح بشكل مكافيء) ومن هنا ، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أيضا لن يستطيع الوفاء بتوقعات السيدة المحتجة في وول ستريت التي رفعت لوحة تطالب فيها بالتزام أحكام الشريعة والصيرفة الإسلامية في المعاملات، كما أكّد أنّ المؤسسات المالية لن تكون نموذجاً للمؤسسات المالية والتجارية كما في التمويل التقليدي، ما لم تطوّر من أدائها المؤسسي والتزامها بالمعايير والاستفادة من تجارب تطور العمل المؤسسي المالي التقليدي.

وفي اليوم الثالث عقد اجتماع الجمعية العمومية للمجلس، وقد دعينا للحضور في اجتماع المجلس الاستشاري للمجلس للأعضاء كاملي العضوية ، وفي مساء ذلك اليوم كانت الخاتمة بحضور الندوة السابعة لاستقرار المالية الإسلامية، حيث قدم رئيس المجلس ومساعده عرضاً شاملا لتطورات وأوضاع المالية الإسلامية في الدول الأعضاء، وتطرق السادة المناقشون الثلاثة الذين تولوا مناقشة ما ورد في العرض إلى العديد من النقاط الهامة التي ينبغي أخذها في الاعتبار للمحافظة على استقرار فعلي للمالية الإسلامية، وأرجع السيد رافعي منون من البنك المركزي السنغافوري جلّ المعضلات التي تواجه المالية الإسلامية إلى صغر حجمها بالنسبة لسوق المالية التقليدية التي توجه السوق وتتحكم فيه، فأي اختلالات في النظام التقليدي ستؤثر في النظام المالي برمته، وبالطبع ستؤثر في النظام المالي الإسلامي، باعتباره جزءًا من النظام، وهنا تطرق المناقشون إلى ضرورة توسيع حجم المالية الإسلامية وتنويع أدواتها ومنتجاتها، بحيث تصبح أكثر قدرة على مواجهة الصدمات والتعامل مع الأزمات.

وقد عقد السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي لقاء تشاورياً مع السيد رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية معالي الدكتور أحمد محمد علي على هامش البرنامج، حيث تم خلال اللقاء تبادل وجهات النظر في عدد من القضايا التي تهم الطرفين، وعلى رأسها آلية تقديم الدعم الفني في مجال المالية الإسلامية من قبل مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لليبيا في ظل التوجّه نحو التأسيس لنظام الصيرفة الإسلامية وفق أفضل النماذج والتطبيقات . وقد أبدى السيد رئيس المجموعة استعداد المجموعة لتقديم كل دعم ممكن وفقاً للطلب الموجّه إليها.

بيان مصرف ليبيا المركزي بشأن حوادث اختطاف موظفي المركزي والمصارف التجارية

في إطار الاستهداف المتكرر لمصرف ليبيا المركزي والإدارات التابعة له وبعض المصارف التّجارية من قِبل المتورطين في ملفات الفساد المالي، وتجاه ظاهرة استهداف بعض موظفي المصرف ومدراء إداراته وبخاصة الرقابية منها والتي تتحقّق من ملفات الفساد وتتابعها، وفقا للقوانين النافذة، الأمر الذي دفع تلك الأطراف المتضررة من نهج المصرف المركزي وسياسته الصارمة في مكافحة الفساد إلى إعلان الحرب على المصرف وإداراته .

في هذا السياق، فإننا في مصرف ليبيا المركزي إذ نحمد الله تعالى على سلامة السيد عصام العول مدير المكتب الإعلامي بالمصرف، الذي أنقذه الله تعالى من براثن مختطفيه، نُدين كل الاعتداءات البائسة، وآخرها التي تعرض خلالها مدير المكتب الإعلامي لأبشع وسائل التعذيب والضرب المبرح، والصعق بالكهرباء، بل وصل الأمر إلى حدّ محاولة شنقه مرّتين، بهدف إكراهه على التصريح ضد محافظ المصرف المركزي وبعض المدراء، واتهامهم بالفساد المالي !.. إلا أنه بفضل الله أولاً ، ثم تحت ضغط عملية البحث المكثّف التي قامت بها عدّة أطراف متعاونة مشكورةً للكشف عن مكان الاختطاف، قامت المجموعة الخاطفة بإلقاء السيد عصام في منطقة سوق السبت، حيث عثرت عليه كتيبة أمن المطار مطروحاً على الأرض ومكبّلاً، وعليه آثار تعذيب مروع، نسأل الله تعالى أن يعجّل له بالشفاء، ويعيده إلى وطنه وأهله سالما معافى.

كما أن الاستهداف قد طال قبل ذلك السيد مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد المكلّف في محاولة اعتداء واختطاف سافرة تحت تهديد السلاح أمام منزله وبين أبنائه، كما سبق الاعتداء على مقرٍّ وحدة مكافحة غسل الأموال والتهديد بتفجيره بمن فيه، هذا كله فضلا عن الاستهداف المتواصل لبعض المصارف التجارية وموظفيها بالخطف والتعذيب والقتل، والذي توسّع نطاقه مؤخراً بشكل ملحوظ، في ظل غياب تام للأجهزة الأمنية بكل أنواعها بالرغم من مطالباتنا المتكررة بشأن تأمين القطاع المصرفي وموظفيه.

في ظل هذه الأوضاع المؤسفة، ومع اتساع نطاق الفساد المالي يوما بعد آخر في القطاعين العام و الخاص، فإنّنا في مصرف ليبيا المركزي نؤكّد على المسير قُدُماً في ما بذل أبناء ليبيا الأبرار دماءهم وأرواحهم من أجله، لتطهير ليبيا من الفساد وأهله . وإنّنا على يقين من أنّ مرحلة البناء تحتاج لمزيد من التضحيات والدماء كما احتاجت مرحلة التحرير لدماء زكيّة طاهرة وغالية علينا جميعاً، وإنّنا نعاهد الله تعالى ونعاهد أبناء هذا الوطن، بأن نواصل العمل بكل حزم للإسهام في بناء دولة القانون والمؤسسات، ونرى أنّه من الخيانة للوطن ولأهلنا أن نتنازل بالسكوت عن أي شبهة فساد تطال مصلحة الوطن وأمنه وثروته التي هي حق لكل الليبيين .

حفظ الله ليبيا وأهلها وتضحيات أبنائها الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مصرف ليبيا المركزي

التجاري الوطني يحتفي بافتتاح فرع الظهرة

يعد المصرف التجاري الوطني أحد المصارف التجارية العاملة بليبيا وبمناسبة الذكرى الثالثة لثورة السابع عشر من فبراير المجيدة 2014 تم افتتاح فرع الظهرة برئاسة السيد سليمان العزابي المدير العام للمصرف التجاري الوطني في الحادي عشر من فبراير وبحضور عددمن مدراء الفروع ورؤساء الأقسام والموظفين التابعين للفرع، حيث افتتح الاحتفال بآيات من الذكر الحكيم، وألقيت العديد من الكلمات تعبيرا عن هذه المناسبة .

صحيفة مصارف أجرت لقاءات مع الحضور والمشاركين في هذا الحفل، وكان اللقاء مع السيد سليمان العزابي مدير عام المصرف التجاري الوطني الذي أوضح أنه «بمناسبة الذكرى الثالثة لثورة السابع عشر من فبراير تم افتتاح فرع المصرف التجاري الوطني فرع الظهرة وبتكاثف جهود الشباب العاملين لإنجاح العمل ولتقديم الأفضل للزبون، ونحن في إطار تطوير كل فروع المصرف التجاري الوطني، وكان هذا أحد الفروع، كما نتمنى أن نشاهد كل الفروع بهذه الكيفية وأفضل من ذلك في المستقبل القريب خدمة للشعب الليبي وفرحة بالعيد الثالث لثورة السابع عشر من فبراير،كما نتمنى التوفيق لكل الزملاء .

وكان القاء أيضا مع السيد عبد الوهاب أحمد المختار رئيس مجلس الإدارة بالمصرف التجاري الوطني «أولا البيئة الوظيفية عادة تكون ملائمة للموظف وللزبون أيضا، بأعتبارنا جهة أكثر تعاملها مع الجمهور، ونحن في السابق كنا نعمل في فرع الظهرة في بيئة غير ملائمة من ناحية الموقع والمكان لأنه بالقرب من محطة ركاب ومقاهي، كذلك المقر لا يسع العدد الكافي من الموظفين، فنحن بادرنا بشراء هذا المبنى منذ حوالي سنة تقريبا وقد تم إعداده، واليوم بمناسبة حلول الذكرى الثالثة لثورة السابع عشر من فبراير تم الاحتفال بافتتاح هذا الفرع وهذا الفرع يضم جميع الإدارات مثل الحسابات الجارية والاعتمادات والمرابحة والتسويق، وتمتد فروعنا من طبرق شرقا وحتى الزاوية غربا والجنوب، كما دائما نسعى للتجديد والتطوير، كما نؤمن دائما بآن البيئة هي أهم المقومات التي يرتكز عليها العمل لأنها تحدد المسار لإنجاح القطاع، كما هناك استراتيجيات حديثة للعمل المصرفي نحن بصدد تطبيقها خلال مارس القادم بإذن الله، للارتقاء بالعمل وتقديم الأفضل .

السيد محمود الشريدي رئيس قسم المبيعات والتسويق بالمصرف التجاري الوطني «حقيقة نحن اليوم مسرورن جدا بهذه الخطوة لأننا دئما نسعى لتقديم الأفضل بجميع إدارته وهذه الإدارة تقدم خدمات متنوعة مثل السيارات والأثاث والسلع المعمرة والمنتج الإلكتروني، بطاقة السحب الذاتي والفيزا كارت و sms، كما نسعى لتطوير أكبر مثل منتج مواد البناء والفكرة هذه جيدة وتخدم الجميع وبدون فائدة، والهدف من ذلك مساعدة المواطن في إنشاء مبنى أو عقار وهذه الخطة قيد الدراسة لدى مجلس الإدارة، فنحن نسعى دائما لتقديم الأفضل والأرقى للزبون، ولحرصنا على الأداء الجيد تم افتتاح هذا الفرع، كذلك كان في السابق هذا المبنى بالإيجار والآن تم شراؤه بقيمة تقدر حوالي (13,60000) مليون دينار ليبي، والآن أصبح أصلاً من أصول المصرف التجاري الوطني، وفي المستقبل القريب سوف تقدم فيه كافة الخدمات الإلكترونية وبالتالي وضعت خطة له بأن يكون من المصارف النموذجية في ليبيا، وقد جاءت هذه الفكرة ضمن الخطة النموذجية الموضوعة للخروج بالأفضل للزبون .

نادية الهادي زايد

العكاري :
الدين العام بالمليارات والحل تحويلها إلى مشاريع

طالب رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية مصباح العكاري الدولة الإيفاء بالتزاماتها اتجاه المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وتسديد ديونها المتراكمة منذ عدة سنوات، والناشئة عن عمليات تمويل شركات ومؤسسات عامة، بالمخالفة للقوانين.

وأفاد العكاري بأن الدولة، ومنذ سنوات ماضية، تقترض من المصارف لتنفيذ مشاريع وتمويل صفقات، دون تسديد ديونها، إلى أن تكدس الدين العام، متجاوزاً عتبة المليارات من الدينارات، الأمر الذي تسبب في إرباك المصارف وأسهم في عزوفها عن تمويل المشاريع، وتبعا لذلك تكدس الأموال في الخزائن دون الاستفادة منها في دفع الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن الديون بضمانة الحكومة بلغت مايقارب 2 مليار دينار في مصرف الجمهورية فقط، في حين يتفاوت حجم الديون في المصارف الأخرى.

وقال العكاري إن الدولة وطيلة عقدين كانت تخالف القانون، وبشكل فاضح، إثر قيامها باتخاذ إجراءات مخالفة لقانون الدين العام رقم 15 لسنة 1986، الذي لايجيز في إحدى مواده بإنشاء دين عام إلا بقانون، فيما كانت الأوامر والتعليمات بتمويل الصفقات والمشاريع، في ظل النظام السابق ترد إلى إدارات المصارف من أصحاب النفوذ عبر الهاتف في أحيان كثيرة، وبأوامر شفوية في أحيان أخرى، مؤكداً استمرار الحكومة الحالية في مخالفة قانون الدين العام رقم 15 لسنة 1986، الذي وصفه بالمعيق لعلميات التمويل المصرفي، مطالباً بضرورة إلغائه.

وكشف العكاري عن وجود تركة ضخمة من الديون، بما في ذلك محفظة ائتمانية بمبلغ 2 مليار دينار لدى مصرف الجمهورية ، جزء منها ديون بضمانة الحكومة، موضحاً أن هذه الديون بحاجة إلى معالجة وبشكل عاجل، حتى يتسنى للمصارف الانتقال إلى العمل بنظام الصيرفة الإسلامية.

كما طالب الدولة بتسديد ديونها والإيفاء بالتزامتها للبنوك، وإيجاد حلول للمحافظ الائتمانية، باستبدال الديون بأصول مملوكة للدولة عقب تقييمها، مثل المشاريع السكانية، وبمايكفل حق المصارف، التي باستطاعتها تمويل مراحل استكمال المشاريع المتوقفة والمتعثرة، وبماينعكس إيجاباً على الاقتصاد، فضلاً عماتحدثه هذه الخطوة من أثر اقتصادي، على المؤسسات والشركات العامة التي كفلتها الدولة في السابق، والمتمثل في تخلصها من أعباء ديونها المتراكمة كفوائد، وتحويلها إلى رأس مال، وبالتالي ارتفاع المركز المالي للمؤسسات، كما ينعكس ذلك على المصارف ويشجعها على تحريك أموالها المكدسة في الخزائن دون إحداث أثر على المجتمع، وضخها في شرايين الاقتصاد ، على حد قوله، معتبراً ذلك أحد أهم وأنجع الحلول، لمشاكل المحافظ الائتمانية في البنوك، والمتمثلة في الديون المتعثرة بضمانة الحكومة، واستكمال المشاريع المتعثرة، منوهاً إلى أننا في حاجة إلى عقلية منفتحة، للوصول إلى حلول تسهم في بناء الدولة.

بحجة مكافحة تبييض الأموال ومخاطر النقل البري...
البنوك المصرية توقف تعاملات التحويلات الليبية

قامت البنوك المصرية برفض استلام قيمة تحويلات من ليبيا لتسديد واستيفاء مستحقات عدد من الشركات المصرية، بناء علي تعليمات شفهيه من البنك المركزي بحظر التعاملات البنكية مع بعض الدول العربية والإفريقية، بما في ذلك قطر، ليبيا، سوريا ، السودان، وفق ماجاء في صحيفة صدى البلد المصرية.

وأرجع البنك المركزي المصري هذه الإجراءات بأن هذه الدول غير ملتزمة بتطبيق قوانين مكافحة تبييض الأموال، وسط شكوك تتعلق بتحويل الأموال القادمة من الدول التي شملها الحظر لمنظمات حقوقيه وأهلية في مصر قد يساء استخدامها، حسب الصحيفة.

وأوردت بعض المصادر الإعلامية نقلاً عن مسؤول بارز بالبنك المركزي المصري قوله إن الأسباب الكامنة وراء المشكلات التى تواجه المصدرين المصريين لأسواق السودان ، وليبيا، وسوريا، تشمل إرتفاع المخاطر السياسية، والمصرفية لتمويل التصدير لهذه الدول. ووفقا للمصري اليوم، فقد قال المسؤول الذي فضل عدم ذكر اسمه : بالنسبة لليبيا هناك مشاكل تواجه النقل البري للشاحنات والتصدير خلال الفترة الأخيرة، حيث تكررت عمليات الاختطاف للسائقين والعاملين المصريين هناك، وكذا السطو على الشاحنات، كما ترتفع المخاطر بالنسبة للسودان على خلفية الدعم القطري الأخير، وكذا المخاطرالسياسية نتيجة الخلافات بين الفصائل السودانية، بالإضافة إلى صعوبات تحويلات العملة، كما أكد المسؤول أن هذه المخاطر تتعلق بهذه الدول ، وليست البنوك المصرية طرفا بها ، موضحا أن تحليل هذه المخاطر يدخل ضمنها التمويل والسياسة ، والنقل البري على خلفية عدم استقرار الحدود خاصة من الناحية الأمنية . وكانت الحكومة المصرية قد قررت تعديل قانون مكافحة غسل الأموال الصادر في عام 2002، وتضمنت التعديلات توسيع نطاق عمل وحدات مكافحة غسل الأموال لتشمل جرائم تمويل الإرهاب، وإضافة بعض الجهات والمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية للمراقبة، ووضع تعريف لجريمة تمويل الإرهاب وعقوبة ارتكابها، وتحديد التمويل الشخصي الإرهابي، كماتم تعديل اسم وحدة مكافحة غسل الأموال، إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورحبت البنوك المصرية بالتعديلات الجديدة لوضع ضوابط أكثر دقة لوقف عمليات تمويل الإرهاب.. وقال مصرفيون ، إن الأمن القومي لمصر يستلزم رقابة صارمة على التحويلات ومشروعية النشاط القادمة منه، أيا كان نوعه ، وأن التعديلات في قانون مكافحة غسل الأموال سوف تساعد على التصدي لمنابع تمويل الإرهاب، وفرض عقوبة صارمة على كل من يثبت بحقه أنه يقوم بشكل مباشر أو غير مباشر ، بجمع ، أو تلقي ، أو حيازة ،أو نقل ، أو توفير ، أو إمداد ، للأموال بقصد استخدامها لارتكاب عمل إرهابي.. وقالت الخبيرة المصرفية بسنت فهمي، إن هذا التعديل يعمل على تضييق الخناق على الأموال القادمة من الخارج لتمويل الإرهاب.. ويؤكد رئيس بنك القاهرة ، منير الزاهد ، أن التعديلات التي وردت بالقانون ضرورية ومهمة في هذه الظروف التي تمر بها مصر، خاصة مع وجود بعض الدول غير المتعاونة في مكافحة الإرهاب ، وأن البنوك لديها حق إغلاق الحسابات إذا ما كان هناك شك قائم على أدلة أو مؤشرات بعدم مشروعية مصادر هذه الحسابات ، وإذا عجز مالكها عن إثبات مصدرها .

نصية : المركـزي نجـح في إدارة المرحلـة

نشرت صحيفة الأيام في عددها رقم 28 الصادر يوم الأثنين 28 ابريل 2014 ، لقاءً مطولاً مع الدكتور عبدالسلام نصية الرئيس السابق للجنة الميزانية والتخطيط والمالية بالمؤتمر الوطني العام وأستاذ الاقتصاد والمحاسبة بالجامعات الليبية،

في صحيفة المصارف نقتبس جزء مماورد في اللقاء بالنص، لأهمية ما أثير من أسئلة واجابات، وردت على لسان نصية، لارتباطه بالقطاع المصرفي.

● الأيام : - كيف تقيمون أداء مصرف ليبيا المركزي في ظل إدارته الحالية ؟

الدكتور عبدالسلام نصية : - إدارة مصرف ليبيا المركزي نجحت في بعض الجوانب كالمحافظة على سعر صرف العملة وتجاوز مشكلة السيولة التي ظهرت بعد الثورة واستطاعت التغلب عليها بدون تأثير على الاقتصاد ولكن مصرف ليبيا المركزي لم يستطع إدارة السياسية النقدية بطريقة جيدة خاصة في مجال الاستيراد وسعر الدولار أصبح يتزايد وتسربت العملة الصعبة بطريقة عشوائية وإهدار كبير قد حدث يعني 47 مليارا السنة الماضية إلى شهر 11 و12 وتوسع كبير في هذه السياسة بالإضافة إلى عدم تطوير القطاع المصرفي أو البطء في تطوير القطاع المصرفي بالرغم مما يبذل من جهد ولكننا لم نر تطورا كبير خلال السنتين الماضيتين بحسب ما كنا نتأمل خاصة بعد ان أصبح قرار مصرف ليبيا المركزي قرارا حرا فلا نقارن قرار مصرف ليبيا المركزي طيلة 42 سنة عندما كان يتم بالهاتف بقراره الآن وهو حر في إدارته ولكن في مجال الاستقرار والمحافظة على الموازنة حقق مصرف ليبيا المركزي خطوات جيدة .

● الأيام : - قد يرجع البعض ما يعتري المصرف المركزي من عيوب إلى طبيعة أداء المؤتمر الوطني الذي تحول بلجانه إلى حكومة تنفيذية ورئيس دولة علاوة على كونه مجلسا تأسيسيا وتشريعيا ؟

الدكتور عبدالسلام نصية : - مصرف ليبيا المركزي عمله فني بحث ويصعب التدخل فيه من ناحية المؤتمر إلا في بعض الأشياء السياسية كالودائع وما عدا ذلك فقرارات المؤتمر فنية وتخصه بنفسه .

● الأيام : - كانت هناك نية لدى المؤتمر في تغيير محافظ مصرف ليبيا المركزي وهناك رسالة من رئيسه إلى المحافظ تقضي بتجميد صلاحيات الأخير فيما يخص إبرام الاتفاقيات أو تغيير رؤساء إدارات ومدراء المصارف فما هي تفاصيل هذا الأمر ؟

الدكتور عبدالسلام نصية : - الرسالة جاءت على خلفية البدء في برنامج تغيير المحافظ خلال شهر ولم يحدث التغيير فقد كنا في اللجنة عاقدين العزم على إجراء هذا التغيير ولكن إذا لم يكن الوقت كافيًا لاختيار البديل الأصلح فيصبح من الصعب التغيير فالتغيير ليس فقط لأجل التغيير فالحقيقة كنت أنا شخصيا وزملائي في اللجنة المالية حريصين على أن قرار التغيير لا يكون قراراً سياسياً فنحن نريد لهذا القرار أن يكون قراراً اقتصادياً وفنياً وليس قرارا سياسيا وفي العالم نجد أن دولا متقدمة كبريطانيا جلبت محافظ من كندا لأن ذلك قرار اقتصادي وليس سياسيا وفي المرحلة الانتقالية لابد وأن تتوخى الدقة والحرص إزاء مثل هذه القرارات ولكن لا بأس من التغيير .

● الأيام : - هل تعتقدون بأن انفصال هذه المصارف عن المركزي يمثل خطوة في طريق تطويرها ؟

الدكتور عبدالسلام نصية : - أول خطوة في إصلاح المالية العامة والاقتصاد الليبي أن تنتهى علاقة ملكية المصارف التجارية بمصرف ليبيا المركزي وهنا في الحقيقة أمامنا خياران سواء في ظل المرحلة الانتقالية أو المرحلة القادمة بحسب استقرار البلد فترمومتر الإصلاح هو الاستقرار ولا يمكن أن نجري إصلاحا في ظل عدم الاستقرار لأنه سيتحول إلى مغامرة وقد تنتكس المسألة وهذان الحلان هما إما أن تقوم وزارة المالية بشراء المصارف من المركزي وبالتالي تؤول ملكيتها إلى وزارة المالية إلى حين طرحها في سوق الأوراق المالية أو أن يتم بيعها إلى المؤسسات العامة وبعض القطاع الخاص ويبقى دور مصرف ليبيا المركزي إشرافيًا ورقابيًا فقط وبالتالي ستدخل في التنمية فالمصرف المركزي دوره هو ممارسة السياسة النقدية ووزارة المالية تمارس السياسة المالية ووزارة المالية تلعب دور المكمل أو المنفذ للسياستين فتحرير المصارف العامة يحرك عجلة الاقتصاد ويسهم في بناء التنمية ويكون فعلا القاطرة التي ستقود الاقتصاد فعندما تأتي الآن للمصارف التجارية وتعرض عليها الدخول في أي مسألة ستجيبك بأنها مقيدة بقرارات المصرف المركزي ولكن يجب أن تتحرر هذه المصارف لتصبح مملوكة للقطاع الخاص أو لجهات عامة فهذه هي الخطوة الأولى في اتجاه الإصلاح ومبدأ التنافس يقوم على أساس البقاء للأصلح .

هيآت المراقبة في المصارف.. والدور المفقود !

محمد بشير البرغثي

أوجب القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012 في الفقرة ثانياً من المادة 83 أن يقوم مراجعًا حسابات المصرف؛ كلاً على حدة،بإعداد تقريرٍ نصف سنويٍ عن متابعة الأداء الإداري والمالي للمصرف، ومدى مطابقته للمعايير المصرفية المحلية والدولية وكذا بإعداد تقريرٍ عن القوائم المالية السنوية للمصرف، متضمناً الوسائل التي تم اتباعها للتحقق من وجود الأصول، وطرق تقويمها، وكيفية تقدير التعهدات القائمة، ومدى مطابقة العمليات التي قام كلّ منهما بمراجعتها لأحكام القانون، وإرسال نسخةٍ من التقريرين المشار إليهما، إلى مصرف ليبيا المركزي، خلال المدة التي يُحدِّدها المحافظ.

وبموجب المادة المشار إليها، يكون كلٌّ من المحاسبْين القانونيين مسؤولاً عن أيِّ تقصيرٍ يرد في أيٍّ من التقريرين اللَّذين يقدِّمهما ويجوز لمصرف ليبيا المركزي شطبه من سجل مراجعي الحسابات المعتمدين لديه،كما يعاقب – وفقاً لنص المادة 119 من ذات القانون - بغرامةٍ لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد عن عشرةِ آلاف دينار في حال، اختلق، بقصد الغش، وقائعَ غير صحيحةٍ أو أخفى بعض الأوراق أو الوقائع مما يجب تقديمها إلى مصرف ليبيا المركزي، أما المادة 112 من القانون فنصت على معاقبة المحاسب القانوني بالحبس مدةً لا تقل عن ستةِ أشهر وبغرامةٍ لا تجاوز خمسين ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، في حال إخلاله بإعداد التقريرين المطلوبين أو عدم مراعاته فيهما أصول المهنة.

واللافت هنا أنه برغم قسوة الجزاءات المعنوية والمادية والبدنية التي تنتظر المحاسب القانوني في حال إخلاله بما هو منوطٌ به بموجب القانون المشار إليه، فإن القانون وإن حدد توقيت إعداد التقريرين المطلوبين من المحاسب القانوني وإلزامه بإحالة نسخةٍ عنهما إلى مصرف ليبيا المركزي، لم يقدم إجاباتٍ على أسئلةٍ هامة؛ فماذا يعني الأداء الإداري والمالي الذي أوجب القانون على المحاسب القانوني متابعته؟ وكيف يمكن تقييم ذلك الأداء وقياسه؟ وما هي هذه المعايير المصرفية المحلية والدولية التي يتعين على المحاسب القانوني أن يتأكد من مدى مطابقة أداء المصرف لها؟ ومن هي الجهة التي يتوجه المحاسب القانوني بتقريريه إليها؟.

إن محاولة البحث عن إجابات على تلك الأسئلة قد تقودنا إلى إثارة تساؤلاتٍ جديدة!.

ليس هناك مفهومٌ محدد للأداء، رغم وجود محاولات كثيرة لتعريفه.

أما كيف يتم قياس الأداء،فإن العالم كما هو معلوم بالنسبة للمشتغلين في الجهاز المصرفي،يستخدم نماذج متعددة لتقييم الأداء المصرفي، تتباين من بلد إلى آخر حسب خصوصية النشاط الاقتصادي ونوعية المعايير المتبعة، عبر استخدام مؤشراتٍ لقياس الكفاءة والربحية ودقة إنجاز الأهداف الموضوعة، وتتعدد المؤشرات المالية المستعملة حسب أهداف التقييم وتنوعه، فعلى سبيل المثال يصنف المنظمون الفيدراليون في الولايات المتحدة الأميريكية المصارف حسب نظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية يشتمل على خمسة أنواع من المؤشرات يشار إليها اختصاراً حسب ترتيبها ب (CAMELS) ويرمز الترتيب إلى الكلمات الإنجليزية المكونة للمؤشرات وهي كفاية (ملاءة) رأس المال «Capital Adequacy» ونوعية القروض الخاصة بنسبة القروض إلى إجمالي الأصول أو التي ترمز إلى نسبة الفوائد على القروض إلى رأس المال ويشار إليها ب « Asset Quality » ثم الكفاءة الإدارية «Management Quality» تليها المكاسب أو معدلات العائد «Earnings» وأخيراً السيولة «liquidity » ويضاف إليها أيضا مؤشرٌ حول حساسية مخاطر السوق «Sensitivity of Market Risk»، ويهدف استخدام تلك المؤشرات إلى تمييز المصارف المتعثرة عن المصارف ذات الأداء السليم، أما في أُوربا فنجد نماذج أخري تحتوي علي مجموعةٍ من المؤشرات تشتمل على عددٍ من النسب المالية تتعلق بتحليلِ جودة الأصول وتحليل الربحية والسيولة ونسبة وكفاية رأس المال ومخاطر السوق، وفي مجمل أقطار العالم فإن الشائع هو إخضاع الجهاز المصرفي التجاري إلى معايير (بازل) في أحدث إصداراتها وهي المعايير التي تستند إلى قياس كفاية رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة.

يأتي بعد ما تقدم تحديد مدى مطابقة الأداء للمعايير المصرفية المحلية والدولية، وهنا قد يصحُّ القول أن أداء المصرف الإداري والمالي هو انعكاسٌ لتطبيق المعايير التي يستند إليها، ولئن كنا لا نجد تحديداً دقيقاً لماهية المعايير المصرفية المحلية والدولية الواجبة التطبيق في ليبيا فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن قرارات مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وقرارات محافظ مصرف ليبيا المركزي والمنشورات والتعليمات الصادرة بمقتضاها تشكل في مجموعها المعايير المصرفية الواجبة الاتباع، لكننا لا نجد بداً من الإشارة في هذا المقام إلى أن المجال مفتوحٌ للاختلاف بين إدارة المصرف والمحاسب القانوني حول تفسير وكيفية تطبيق بعض تلك القرارات والمنشورات والتعليمات.

أداء المصرف هو انعكاس لتطبيق المعايير التي يستند إليها

المجال مفتوح للاختلاف بين إدارة المصرف والمحاسب القانوني

يبقى بعد ذلك الإجابة عن سؤالٍ أخير، لمن يُقدم تقرير تقييم الأداء الإداري والمالي للمصرف الذي ألزم القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف المحاسب القانوني بإعداده وإحالة نسخةٍ منه إلى مصرف ليبيا المركزي.

قد يقول قائل أن التقريرين المطلوبين نصف السنوي والسنوي يجب تقديمهما إلى مجلس الإدارة باعتباره المسؤول عن تصميم وتطبيق نظامِ رقابةٍ داخلية واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة ووضع الخطط والموازنات التقديرية وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة وفقاً للظروف المحيطة والمسؤول كذلك عن إعداد القوائم المالية نصف السنوية والسنوية وعرضها بشكلٍ عادل وواضح، ولما كانت الإدارة التنفيذية هي الجهة المسؤولة أمام المجلس عن تنفيذ النظم والسياسات والتقديرات المحاسبية التي يضعها مجلس الإدارة، فإن أداء الإدارة التنفيذية هو بالدرجة الأولى محل التقييم، لكن السؤال الذي يظل قائماً، ماذا لو كان أداء مجلس الإدارة هو سبب تدني أداء الإدارة التنفيذية؟ هل يجب أن يُقدَّم إليه تقرير تقييم أدائه؟ أم أن يكون الخيار هو رفع التقرير إلى الجمعية العمومية للمصرف باعتبارها السلطة العليا فيه، من ناحية، وباعتبارها الجهة التي كلفت المحاسب القانوني بمهمة المراجعة وفقاً للقانون، من ناحيةٍ أخرى؟!.

ما نراه هنا، أن مهمة تقييم أداء المصرف هي مهمة استشارية تتعلقُ بدرجةٍ كبيرة بمتطلبات من يتم التقييم لمصلحته يمكن أن يقوم بها المحاسب القانوني بتكليفٍ خاص منها، وفقاً لمعايير محددة للقياس وتحديد واضح لأدواتِ التحليل المالي تتضمن مؤشرات معلومة لقياس وتحديد النسب المالية المناسبة لقياس جودة الأداء بما يرسخ قيم المؤسسية والكفاءة والإطمئنان لجميع المتعاملين معه.

ليبيا النفط.. حكاية الدرب الطويل ..

عثمان محسن عثمان

يوم تظاهر العاملون بشركة النظافة العامة بطرابلس أمام المؤتمر الوطني العام مطالبين بمرتباتهم المتأخرة والتي مضى عدة أشهر على عدم صرفها، ووصل الأمر إلى أن فقد بعض منهم وعيه وسقطت دموع البعض الآخر خوفاً على مصيرهم ورأفة لمن ينتظرهم من أبنائهم وعائلاتهم، لم يحرك رئيس الحكومة أو رئيس المؤتمر ساكناً ولم يكلف نفسه عناء النزول إليهم ومقابلتهم وتطمينهم والعمل على صرف مستحقاتهم ورواتبهم، التي لا تصل إلى مرتب رئيس الحكومة والمؤتمر، الذين يتقاضون عشرات أضعاف مرتبات هؤلاء الليبيين الذين يكتفون بعدة مئات لا تكفي حتى للأسبوع الأول من شهر طوله ثلاثون يوماً يقضونه في انتظار نفس الأسبوع من الشهر الذي يليه.

وإلى جانب رئيس الحكومة ورئيس المؤتمر لم يكلف أعضاء الحكومة وأعضاء المؤتمر النظر إلى مطالب هؤلاء إلا ما كان بعيداً عن عين المشاهد الذي ربما توقع أن ينزل أهل الاختصاص منهم للاستماع إلى مطالب هؤلاء الليبيين وتذليل الصعاب أمامهم وشكرهم على القيام بالواجب الذي يحفظون به البلد نظيفة من أدران هؤلاء وغيرهم، ويؤدون واجباً شريفاً يحفظ لهم مكانتهم وينزلهم منزل الاحترام من كل الأطراف التي تقدر العمل المهني وتدرك مدى الحفاظ على بلد يريد أن يكون في مصاف الدول المتقدمة التي تقدر العمل وتحافظ على البيئة وتحفظ للإنسان حريته وكرامته. ولم يكن من بد إلا ما قام به رئيس لجنة البيئة بالمؤتمر الوطني وكيف حاول أن يطمئنهم على أن يعمل ما في مقدوره القيام به حتى تحل هذه الأزمة ويعودون إلى سابق عملهم وهو ما يشكر عليه، حتى وإن كان وحيداً يغرد خارج سرب الحكومة والمؤتمر.

حكاية الدرب الطويل في ليبيا مع الفقر والجوع والمرض والجهل والحرمان امتدت عبر قرون وعقود طويلة من أيام الأتراك إلى جور الطليان إلى أيام الدولة الملكية الليبية الأولى ثم عصر الجماهير والآن عصر فبراير والبقية تأتي، وسيكون الناس على موعد مع ظروفها وأحداثها. لكن ما نراه اليوم منذ البداية لا يدل على أن الظروف قد تغيرت، وأن تجارب الماضي بكل مرارتها ونكباتها وأحداثها توصل المجتمع إلى بداية جديدة يراعى فيها كل ما يجنبه آلام وظروف الماضي ويضعه على خارطة جديدة لوطن يريد أن يقوم على أسس مبادئها العدل والإنصاف وتكافؤ الفرص والعمل الجماعي المشترك والقيم الاشتراكية التي تضع المصلحة العامة فوق أي اعتبار لمصلحة سواها.

أمام مداخل الأسواق وأمام المصارف وعلى مفترقات الطرق وتحت أحذية المارة على الأرصفة الضيقة نشاهد صورًا ونرى مشاهد لليبيين رجالًا ونساء، كباراً و صغارا، يتسولون ويمدون أيديهم لمن يرأف بهم ويعطف على حالهم ويحس بحاجتهم ويدرك بما لا يدعو مجالاً للشك أن لليبيا بلد النفط والغاز، وأرض الفقراء والمنسيين من أبناء شعبه ووطنه. أحياناً مرارة الألم تمنع عنك عطية الدموع وتعطيك إحساسا بأن من حولك لا يملكون من الإنسانية والبشرية إلا المظهر الخارجي متمثلاً في ربطات عنق أنيقة مستوردة أو جلابيب محلية وأزياء وطنية مزركشة تمثل مظهراً خادعاً على أنهم أهل الوطن وأبناء التراب.

في ليبيا قررت حكومة صاحب السعادة وسيادة رئيس الوزراء ودولة الرئيس زيادة مرتبات من يعملون معه دون قواعد عامة تكون مشتركة لكل الليبيين وميزان موحد للمرتبات لكل من يشتغلون في الدولة والقطاع العام، ولا يميز بينهم إلا طبيعة العمل ومخاطره وظروفه وأماكنه والتباين في الخبرة والمؤهلات العلمية وغيرها من المعايير الأخرى التي تحكم هذا الجانب. وبدلاً من تأسيس نظام جديد للمرتبات والمعاشات والمهايا وغيرها تم زيادة مرتبات بعض الجهات العامة دون غيرها، ولعل النفط واحد منها لتصبح أضعاف مرتبات من يخدمون في شركة النظافة العامة وكذلك في الشركات العامة الأخرى التي تؤدي خدمات أساسية لأفراد المجتمع ولا غنى عنها في مجال الخدمات العامة. وربما تناسى رئيس الحكومة وغيره ممن يشتغلون معه أنه لا وجود لأي قطاع إنتاجي فاعل في هذه الدولة عدا هذا النفط المتدفق الذي يذهب في غير ما ينفع المجتمع ويؤدي إلى بدائل إنتاجية قد تغني يوماً ما عن الحاجة إليه وإلى ريعه.

هذا النفط هو الذي جعل ليبيا على هذا الحال وقادها إلى هذه القلاقل والثورات والكوارث والمحن وجعلها مطمعًا لكل من يبحث عن الثروة من أيسر الطرق. ولولا هذا النفط لما وصلت ليبيا لِمَا وصلت إليه اليوم من عدم استقرار، وهي تبحث جاهدة عمن يقودها إلى بر الأمان، حيث الهدوء والاستقرار والتنمية والعيش الكريم لكل أبنائها. لكن هؤلاء الأبناء أصبح بعضهم له رأي آخر خاصة وهو يرى كيف أن أموال النفط تهدر يمنة ويسرة وتسرق وتنهب من كل الأطراف داخلية وخارجية خاصة تلك التي اتخذت واجهات سياسية واتكأت على نضالها في الداخل والخارج إبان فترة النظام السابق. وأثبتت الأيام أنها ليست بأفضل حال ممن سبقوها إلى عالم النفاق والانتهازية والغرضية والتوق إلى عالم المال والسلطة، وتحقيق المصالح واللعب على أوتار المبادئ والمثل العليا لتحقيق مصالح الشعب، والدفاع عن حريته وطموحاته وآماله.

ما نراه اليوم هو أن المصالح الفردية والمشتركة للجماعات المتعاقدة أكبر من الوطن ولم يعد يهم أن يكون الوطن له الأولوية في فكر هؤلاء، والدليل على ذلك كثرة المطالبات الحزبية والجهوية والمناطقية والعرقية، التي لم تظهر نواياها إلا عندما ارتفع عنها زمن الخوف الذي كان سائداً، وأرغمها على الظهور بمظهر الساعية إلى مصالح الوطن والشعب، والمناضلة من أجل أن يكون الوطن حضنًا يضم الجميع ليس فيه لا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود بل، مواطنون سواسية ترعاهم قيادات رشيدة همها مصالح أبناء الوطن كافة وهم طرف منها. لكن ما حدث بعد فبراير أظهر أن كثيرًا من الذين كانوا يحاربون النظام السابق كان هدفهم الأكبر هو الوصول للسلطة التي كانوا محرومين منها وتلك الأموال تلك كانت في قبضة النظام، ولم يصلهم منها شيء. طرف آخر كان همه مصالحه العرقية والفئوية وكيف السبيل إلى تحقيقها، حتى وإن كان باسم تحقيق المصالح العامة المشتركة لكل أبناء الوطن. وبعض الأطراف الأخرى ربما وجدت أن أموال النفط هي السبيل إلى إقامة ما يرونه السبيل إلى حصولهم على حصتهم من النفط التي حرموا منها لأزمنة طويلة وتناسوا أن الدماء سالت من أجلهم ومن أجل الوقوف إلى جانبهم.

يرى بعض المراقبين والمحللين والمتابعين للشأن الليبي أن هذا البلد قد يحتاج إلى جيل كامل حتى يصبح دولة ذات قيمة بها استقرار وتنمية يجعلانها محط تقدير من كل الأطراف التي تربطها بها مصالح مشتركة وأهداف متوافقة. وعند الحديث عن جيل كامل فإنه يعني فترة قد تمتد من خمس عشرة سنة إلى خمس وعشرين سنة وهو زمن طويل قد تخسر فيه هذه البلد فترات حاسمة من زمن تقدمها وتنميتها وتكلفة ليس من السهل توفير متطلباتها. وبالطبع ليس المقصود هنا التكاليف المادية من وجهة نظر تحليلية ولكن القدرة على تكوين عقول واعية ووطنية مستنيرة يكبر فيها الوطن حتى يصبح أولوية في تفكير كل فرد يريد أن يرى وطناً يفتخر به و يعيش من أجله باعتبار أن الأجيال الحالية تعيش فترة من الفساد والنفعية الضيقة والغرضية ودونية التفكير، التي هدفها الأكبر لا يتعدى حدود المصالح الشخصية والمصالح الحزبية وما يتوافق مع هذه المناهج من طرق التفكير والآراء، التي لا ترتقي إلى آفاق الفكر السليم الذي يبني بلداً ويحي تراثاً و يصنع أمة.

وما لم يستطع هذا الوطن أن يقدم قيادات واعية وقادرة وأمينة وصادقة ومؤمنة بأن هذا الوطن أكبر من المنافع والمصالح والأموال والسلطة والوجاهة فإن أعداد المنسيين والمتسولين والمشردين وغير القادرين سوف تزداد وتكبر على أرض النفط، الذي بالتأكيد لن يدوم نعيمه طويلاً، وسوف يرحل الذين كسبوا ثرواتها وكنزوها ولم يفكروا أن يتركوا إرثاً بعدهم يمكن أن يفكر الناس فيهم و يقدموا لأنفسهم يوم لا وجود إلا ما كسبت أيديهم و اعتمرت عليه قلوبهم.

عندما ترعى الذئابُ الغنم !.. وعندما تسوس اللصوص..!

د. فتحي خليفه عقوب

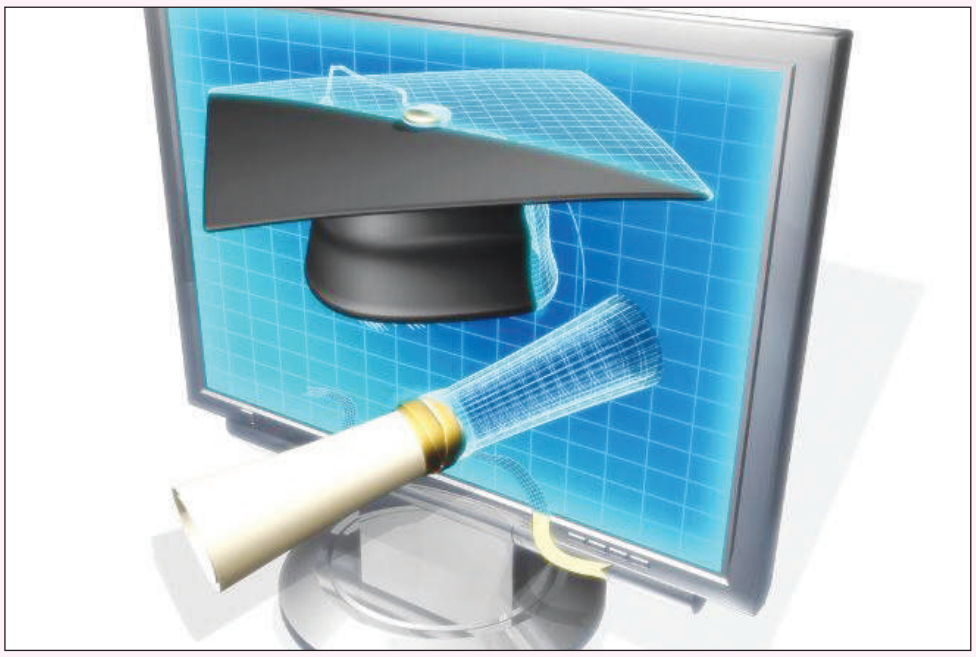

(أهذه مكانة العلم ومرتبة التعليم يا حملة الشهادات؟!...)

عادةً، لا أحبّ «نَكْشَ» الموضوعات التي قد «تُتّخذُ» ذريعةً لبث روح التشاؤم والتّشويش، لكنّ من مخاطر الواقع ما لا مناص من ذكره، والتّحذير منه ولفت الأنظار إليه، رغم بؤسه وتعاسة أهله .. ولقد شَدّني منذ أيام ما كتبه أحدُ المثقفين (1) حول بعض شؤون «النُخبة المثقفة»، حيث ذكر في سياق تَعْدَاده لعلامات الإنسان المثقّف «النّخبوي» التي ذكر منها ثمان بارزة، قال عن أهمها : « وأمّا العلامة السابعة؛ فهي كثرة المؤامرات التي تُحاك ضده، فالإنسان النّخبوي المثقف يكشف خلال وجوده داخل المجتمع النواقص والعيوب في الأفراد والجهات الاعتبارية التي يتفاعل فيها ويقدّم الحلول، مما يجعله مستهدفاً من كل الأطراف المستفيدة من بقاء هذه النواقص والمفاسد في المجتمع، وهذا الاستهداف يبدأ بالتضييق ثم التهميش ليرتفع إلى مستوى التشويه للمثقف النخبة ليصل بعدها إلى التهديد ثم النفي وأخيراً التصفية الجسديّة « !!..

واعتبر هذه الوسيلة الأخيرة، هي أكبر فضيحة للفساد وأهله، فهم لضيق أفقهم يظنون أنّها آخر الدواء للنّخبة! لكنها في ذات الوقت، هي أكبر الفضائح لهم، تُعرّيهم وتكشف فسادَهم ..

بعد معايشتي لواقعنا الليبي رأي العين، أجزم بصدق مقولة الكاتب .. لكن ما آلمني فعلاً – أو هو بعض مما يؤلمنا يومياً - هو فعل فئةٍ من الليبيين، يَعدّون أنفسَهم من النُخبة ومن المثقفين، ولا أعدُهم كذلك، وإنْ كانوا مِن حَمَلَةِ الشّهادات العالية، يُسافِرُونَ للتّجارة بشهاداتهم ويَعقدونَ بها صفقات هي أقرب للصفعات، نعم هي صفعات للعلم ولأهله، وللثقافة ولزمانها الذي ولّى..! يُحابي بعضُهم بعضاً في قرارات الإيفاد، تجد أحدهم لا همّ له إلا أنْ يَقبضَ ثَمَنَ صفقته خلال أيام، لينقلب عائداً بعد جولة سياحية أو نزهة مع الأولاد، لبناء فيلا أو شراء استراحة أو غرض مِن أغراض الدنيا، مما بَاعَ لأجله دينه ودنياه !!..

للأسف أقولها وبكلّ مَرَارَةٍ، أهؤلاء ممن استأمنّاهم على تربية أولادنا وتنمية أجيالنا ومستقبل بلادنا ؟!.. أهؤلاء رُعَاةُ العِلْم وطلابه ؟!.. أهؤلاء مُثقفون أم حملة شهادات؟! لقد ساءتني جداً شهادة زميل ماليزي بإحدى الجامعات الماليزية، بشأن بعض الأكاديميين من الأساتذة الجامعيين الليبيين، المنتسبين زوراً للعلم والتعليم، والمحسوبين ظلماً على جامعاتنا الليبية، ممّنْ جاءوا تحت غطاء «الإيفاد العِلمي»، ولم يكن لهم همٌ إلا حَصْدُ أرقام نقدية فلكيّة، تحت مُسمّى علاوة «تفرّغ علميّ»، دون أيّ عَنَاءٍ ولا جُهْد، في زَمنٍ قياسيّ !!..

فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وحسبنا الله ونعم الوكيل ..

بمقابل ذلك، يُتّهم الأمناء، ويخوّنون، ويصدّق الأدعياء اللصوص المنافقون ويُسمع لهم! نَسمع من الشائعات الكثير، ونقرأ من الافتراء والتزوير، ما لا تكاد تطيقه حتى الخيل والبغال والحمير، من هول الانتكاسة، وبُعْدِ الهُوّة والمسافة، حتى بتنا نتربّص واقع خبر نبينا الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام حين حدّث أصحابه عن علامات الساعة قائلاً (فانتظر السّاعة)، حيث جعل من علاماتها :

1. (تُوشك القرى أنْ تَخرب وهي عامرة، قالوا كيف؟ قال: إذا ساد القبيلةَ منافقوها، وعلا فُجّارُها أبرَارَها، وإذا خُوّن الأمينُ، واؤتمنَ الخائِنُ، ونَطَقَ الرُوَيبِضَةُ) والرويبضة هو السفيه يتكلم في أمر العامة..!

2. (إذا ضُيعت الأمانة فانتظر الساعة، قالوا: كيف إضاعتها ؟ قال: إذا وُسِدَ الأمرُ إلى غير أهله فانتظر الساعة) ..

3. (إذا كانت الفاحشة في كباركم والملك في صغاركم والعلم في رذالكم والمداهنة في خياركم) ..

4. (لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع) .. واللكع هو الأحمق اللئيم والعبد ..!

هذه إضاءات نبويّة حَريٌ بنا النّظر فيها والتأمل مليّاً والبحث عن أنجع سبل توظيفها وتفعيلها في واقعنا وحياتنا العمليّة، إنّها تُنفِرُ أشدّ تَنفير مِن تلك القبائح التي انتشرت في أيامنا هذه، مع غياب النكير، حتى كادت تصير عادةً للكثيرين..!

ألا فليراجع هؤلاء وغيرهم أنفسهم، وما اعتادته نفوسهم مِن أكل الحرام والسّحت، قلّ أم كَثُر، وليبحثوا منذ الآن عن حُجّةٍ أو برهان، يستبيحون به ذلك، ويأكلونه ويطعمونه أولادَهم وأهليهم، يقدّمونه بين يدي المولى عزّ وجلّ، ولا أملك إلا أن أسأل الله تعالى أن يُجنبنا هذه المسالك وأخواتُها، ويَهدي أهلنا وإخواننا لاجتنابها، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ..

هل حقا نحن لا يسمع بعضنا بعضا، ولا يراه؟!

محمد عبد الله الشيباني

رغم كل هذه الأصوات الكثيرة التي أعلينا بها عقيرتنا حدَّ الضجيج، وملأنا بها أثير إذاعاتنا وقنواتنا حدَّ التخمة، ثم أذبنا ما تبقى منها ليسيل وديانا من مداد أغرق السطور وما بين السطور!

ذلك كله لا يختلف عليه اثنان؛ كما أن الذي لا يتفق عليه اثنان، هو أنه ما من ليبي يسمع الآخر، وهو يعلي صوته بأثقل الكلام، وأخطر الكلام؛ الكلام عن حال الوطن، وعن مصير ليبيا، ومواطني ليبيا؛ الموجودين، والقادمين!

من الجلسة العائلية الصغيرة، إلى طاولة المقهى، إلى رصيف الشارع، إلى حوار إذاعي، إلى مناظرة تلفزية، إلى مناقشة وزارية، إلى مداولة برلمانية؛ أطنان من الكلمات المتفجرة تقذف بها مدافع الليبيين المتقابلين في ساحة حرب الكلمات الضروس الدائمة ليل نهار، والتي لم يسفر سجالها الحاد عن شيء سوى عن أكداس من أشلاء الكلمات المصابة كلها بالرصاصة الوحيدة المتكررة القاتلة؛ رصاصة صمم المسامع!

رصاصة صمم المسامع تلك، هي المتهم الوحيد وراء كل جرائم وأد الكلمات وتساقطها، ودليل ذلك هو أننا، ورغم حرب الكلمات الدائرة على مدى العامين وزيادة، لم نسمع بأي من هؤلاء الليبيين المتحاربين، هاله ما سمع من الآخر من أخبار مرعبة، وتساؤلات ملحة، وتصورات مخيفة، واتهامات صريحة عنيفة؛ فاستوثق مما سمع، ووضع يده في يد مخاطبه ومحاوره، وربما متهمه ومجرمه، وذلك من أجل إزالة كل غموض، والشروع فورا، وبجهد مشترك وروح رياضية، في إزالة الشكوك، ودحض الاتهامات، وتسوية الحسابات، وتصفية الأجواء، وبعث الثقة، وصف الصفوف. لم يحدث شيء من ذلك كله!

الناظر من بعيد إلى حال الليبيين، لا يجد وصفا يمكن أن يوصف به الليبيين، أكثر وضوحا من أن الليبيين مجموعة من الطرشان والعميان يتخاصمون!

حقا لا أحدا منا يسمع الآخر بالقدر الذي يسمح بكامل الاستيعاب، والقدرة على رد الجواب! وإلا فما هو سبب تداول نفس الكلام واجتراره، وتجدد نفس الاتهام المتبادل بين فريق وفريق وتكراره؟!

إن ما ذكرت عاليه محاولة متواضعة لتشخيص الحالة؛ فما هو يا ترى علاجها؟

الجواب:

خطوة إلى الوراء، وبعض الصمت، والشروع في إيقاد الشمعات، والتوقف عن لعن الظلمات.

- الرجوع خطوة إلى الوراء، والتوقف عن عادتنا السيئة في رش وجه من نحدثه برذاذ لعابنا.

- عندما نرجع إلى الوراء قليلا، سنرى بعضنا ببانوراما أوسع، تضطرنا إلى الصمت بعض الوقت من أجل تجديد الإحداثيات، وإعادة ضبط المؤشرات.

- ليس لدي أدنى شك في أن الرجوع إلى الوراء خطوات، سيسمح بالتقاط الأنفاس المؤدي إلى إخماد جمر النعرات، والتوقف عن لعن الظلمات، وإيقاد الشمعات، ومن تم رؤية بعضنا بعضا بحقيقة ما عليه كل منا من صورات، وليس هناك من صورة تعبر عنا أصدق تعبير من صورة مواطني ليبيا!

عند هذه الحالة فقط سوف يسمع بعضنا بعضا، وسيتحول حديثنا من حديث طرشان إلى تناصح إخوان، من أجل بناء الأوطان.

في أهمية العمل النقابي

سليم يونس

لا يمكن تصور مجتمع من المجتمعات التي تناضل من أجل العدالة وكرامة الإنسان دون وجود عمل نقابي حر ومستقل؛ وذلك لأهمية دور النقابات مهنيا؛ وربما سياسيا في لحظات تاريخية محددة يقتضيها شرط اللحظة، كما هو حال اتحاد الشغل التونسي الذي ساهم في إنقاذ البلاد.

ولو وجدت نقابات مهنية لما شاهدنا هذه الفوضى في ليبيا، من احتجاجات وإضرابات عشوائية، واختلاط المطلبي بالسياسي عبر قطع إمدادات النفط الذي هو ملك لجميع الليبيين من أجل مطالب سياسية أو ثقافية أو حتى جهوية.

إن غياب الثقافة النقابية سواء على صعيد العاملين في المجالات المختلفة؛ أو حتى لدى الرأي العام، ساهم في تشويه العمل النقابي، بعد أن تم ولعقود اختطاف النقابات لصالح النظام وخدمة أهدافه السياسية والأيديولوجية، في حين أن مهمات النقابات المهنية تأتي بالدرجة الأولى لتنظيم ممارسة المهنة، حيث تهتم النقابات العمالية بالدفاع عن حقوق أعضائها.

والنقابة جمعية تشكل لأغراض المفاوضة الجماعية أو المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية وأرباب العمل.

وأهمية دور النقابات كقوى مدنية نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 ،بأن أكدت الفقرة الرابعة من المادة العشرين : «لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في إدارة الشؤون الخاصة للبلاد». أما المادة 23 فتؤكد صراحة في فقرتها الثانية أنه : «لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته». كما أكد البند الثامن من العقد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صدرت في 16 سبتمبر 1961، الذي ينص : « على الدول الأطراف أن تتعهد بأن تكفل : حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختاره منها ... ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق سوى ما ينص عليه القانون مما يكون ضروريا في مجتمع ديموقراطي».

وكذلك الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي صدرت في نفس العام، فقد تضمنت أيضا نصا مباشرا وإن كان أقل تفصيلا عما جاءت به الاتفاقيات السابقة، فالمادة الثانية والعشرون تنص على :

1 - لكل فرد الحق في المشاركة مع الآخرين بما في ذلك تشكيل النقابات أو الانضمام إليها لحماية مصالحه.

2 - لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في قوانين والتي تستوجبها في مجتمع ديموقراطي ...

أما الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري التي صدرت سنة 1965، فلم يسمح نطاق وموضوع هذه الاتفاقية بالإشارة إلى الحرية النقابية إلا من زاوية التفرقة العنصرية فقد تضمنت إحدى فقرات المادة الخامسة : « الحق في تكوين النقابات والانتماء لها ».

كما تضمن إعلان التقدم والتنمية الذي أجازته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 ديسمبر 1969 في الفقرة « أ » من المادة العشرين، ما نصه : « النص على كل الحريات الديموقراطية للنقابات وحرية التجمع لكل العمال ... ».

ونصت الاتفاقية الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للشغل رقم : 87 لسنة 1948 وهي خاصة بالحريات النقابية وحماية حق التنظيم في مادتها الثانية : « للعمال ... بدون تمييز الحق في تكوين المنظمات التي يختارونها بأنفسهم أو الانضمام إليها بدون حاجة إلى إذن سابق، ودون الخضوع إلا لقواعد هذه المنظمات فحسب ».

والبند الثاني من المادة الثالثة : « تمتنع السلطات العامة عن أي تدخل من شأنه أن يحد من هذا الحق أو يعوق الممارسة المشروعة ».

والبند الثاني في المادة الثامنة : « يجب ألا يمس قانون البلاد أو يطبق بحيث يمس الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ».

إن ليبيا وهي تفتح ذراعيها للمستقبل؛ من الأهمية بمكان أن تعيد الاعتبار للعمل النقابي على صعيد الدولة، وكذلك العاملين في المجالات المختلفة؛ ومستحضرين في هذا الإطار تجربة الحركة النقابية في ليبيا التي تأسست في نهاية خمسينيات القرن الماضي؛ والتي لعبت دورا رائدا في الدفاع عن حقوق منتسبيها؛ التي تصب في مصلحة ليبيا بشكل عام.

سياسات الدعم السلعي في ليبيا

بدأت سياسة الدعم السلعي في ليبيا مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، أي مع صدور القانون رقم (68) لسنة 1971 بشأن إنشاء المؤسسة الوطنية للسلع التموينية كمؤسسة تابعة لوزارة الاقتصاد تُعنى بتوفير السلع التموينية والمواد والمحاصيل الزراعية بما يحقق ثبات أسعارها وتوفرها بصورة منتظمة في السوق وبكميات تكفي لسد حاجات المستهلكين. وقد خول القانون المذكور المؤسسة بفتح فروع ومكاتب لها في مختلف مناطق ليبيا، كما خولها باتخاذ وكلاء ومراسلين في الداخل والخارج. وفي عام 2009 تم إنشاء صندوق موازنة الأسعار ودمج المؤسسة الوطنية للسلع التموينية في هذا الصندوق.

وقد شملت سياسة دعم الأسعار في ليبيا خلال الفترة 2010 ـ 2013 السلع التالية:

دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية:

ارتفع حجم المبالغ المصروفة على دعم السلع الغذائية من 1046.0 مليون دينار ليبي عام 2010 إلى 1800.0 مليون دينار ليبي في عام 2013، ليبلغ إجمالي المبالغ المصروفة على دعم السلع الغذائية خلال الفترة 6271.0 مليون دينار.

دعم الأدوية والإمداد الطبي:

بلغ إجمالي دعم الأدوية والإمداد الطبي خلال عام 2010 نحو 497.6 مليون دينار ليرتفع الى 868.5 مليون دينار خلال عام 2013، ليبلغ إجمالي المبالغ المصروفة خلال الفترة نحو 2414.2 مليون دينار.

دعم المحروقات:

بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على دعم المحروقات خلال عام 2010، نحو 5452.1 مليون دينار ليرتفع إلى 6600.0 مليون دينار خلال عام 2013، ليبلغ إجمالي المبالغ المصروفة خلال الفترة 19700.5 مليون دينار.

دعم الكهرباء والإنارة العامة:

بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على هذا البند خلال عام 2010، 400.0 مليون دينار ليرتفع الى 1000.0 مليون دينار خلال عام 2013، ليبلغ إجمالي المبالغ المصروفة خلال الفترة 2761.6 مليون دينار.

دعم المياه والصرف الصحي:

بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على هذا البند 200.0 مليون دينار خلال عام 2010، ليستقر عند 200.0 مليون دينار خلال عام 2013، ليبلغ إجمالي المبالغ المصروفة خلال الفترة نحو 948.8 مليون دينار.

دعم النظافة العامة:

بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على هذا البند 300.0 مليون دينار خلال عام 2010 ليرتفع إلى 418.0 مليون دينار خلال عام 2013، ليصل إجمالي المبالغ المصروفة خلال الفترة 1494.6 مليون دينار.

دعومات أخرى (التعليم التشاركي، الأعلاف والشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية):

بلغ إجمالي المبالغ المصروفة خلال عام 2010 نحو 270.0 مليون دينار (تعليم تشاركي والشركة العامة لخدمات المراكز الإدارية) وقد توقف الصرف على هذا البند خلال السنوات اللاحقة في حين تم الصرف على بند دعم الأعلاف خلال عامي 2012 و 2013 ما مجموعه 100 مليون دينار.

ومما تقدم يتضح أن إجمالي المبالغ المصروفة على الدعم (الباب الرابع) ارتفعت من 8165.7 مليون دينار خلال عام 2010 إلى 10932.3 مليون دينار خلال عام 2013 بارتفاع قدره 2766.0 مليون دينار، و من أهم الأسباب التي ساهمت في هذا الارتفاع زيادة عدد السلع الغذائية المدعومة من أربع سلع في عام 2010 إلى اثنتي عشرة سلعة خلال عام 2013، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار بعض السلع في الأسواق العالمية وخصوصا أسعار النفط الخام.

وتجدر الإشارة إلى أن ما تم إنفاقه على الدعم خلال الأربع سنوات الماضية من 2010 ـ 2013 بلغ نحو 33,950.7 مليون دينار.

المبالغ المصروفة على الدعم السلعي
خلال الفترة 2010-2013

مليون دينار

البند	2010	2011	2012	2013
السلع الغذائية	1046.0	1380.5	2045.8	1800.0
الادوية	497.6	312.6	735.5	868.5
المحروقات	5452.1	933.8	6714.6	6600.0
الكهرباء	400.0	318.2	1043.4	1000.0
المياه والصرف الصحي	200.0	38.8	510.5	200.0
النظافة العامة	300.0	171.8	604.8	418.0
اخرى	270.0	0.0	54.0	45.9
المجموع	8165.7	3155.7	11708.6	10932.4

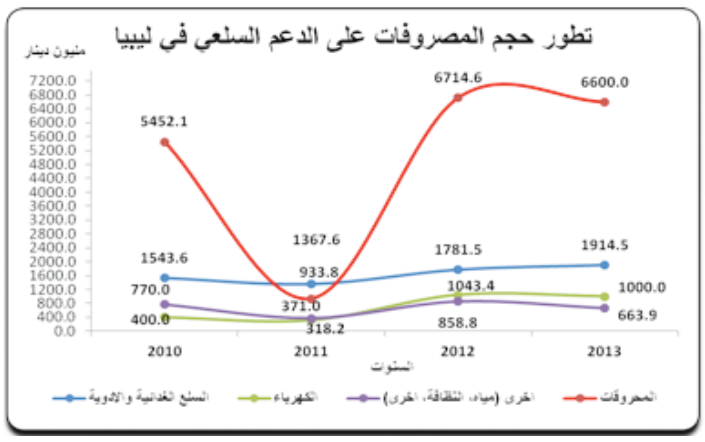

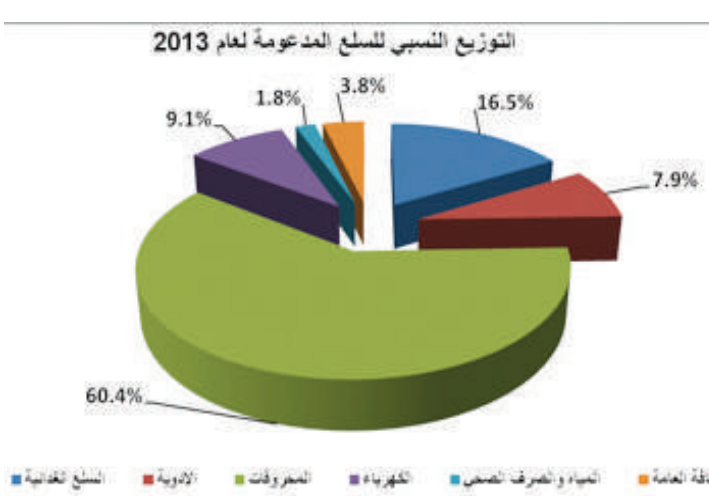

مما لاشك فيه أن سياسة الدعم السلعي نتجت عنها العديد من المشاكل والظواهر السلبية والتي أهمها ما يلي :

أن الدعم السلعي يستفيد منه معظم الأفراد المتواجدين داخل البلاد ليبيون وأجانب.

تستفيد منه الأسر والأفراد من ذوي الدخول العالية بنسبة كبيرة مقارنة بالأسر والأفراد ذوي الدخل المنخفض .

يساعد دعم الوقود في زيادة استهلاكه بشكل مبالغ فيه، ويؤدي إلى الهدر.

تكلفة الدعم تقلل من جودة الإنفاق العام والمبالغ المالية المتاحة لأولويات الإنفاق العام على برامج التنمية ، فضلا عن هدر موارد الدولة من العملات الأجنبية .

أن ارتفاع الفارق بين سعر التكلفة وسعر البيع للسلع المدعومة أدى إلى تهريب جزء كبير من هذه السلع إلى خارج البلاد ، وخلق سوق موازية للسلع داخل البلاد ومن ثم ارتفاع نسبة حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني. والجدول التالي يوضح الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع لبعض السلع المدعومة :

اسعار بيع و تكلفة السلع الغذائية المدعومة

بالدينار

البند	تكلفة الكيلو جرام	سعر البيع للكيلو	الفرق
دقيق جمعيات 10كجم	1.058	0.100	0.958
دقيق جمعيات 25كجم	1.007	0.080	0.927
دقيق المخابز 50كجم	0.959	0.037	0.922
الأرز	1.559	0.140	1.419
السكر 50كجم	1.318	0.250	1.068
الزيوت النباتية	3.402	0.600	2.802
معجون طماطم	2.141	0.600	1.541
الشاي الأحمر	5.86	1.500	4.36
الشاي الأخضر	4.334	1.500	2.834

اسعار التكلفة للمحروقات وسوها بالسوق العالمي

بالدينار

البند	سعر البيع المدعوم في السوق الليبي	سعر البيع في السوق العالمي	فرق السعر
البنزين	0.150	1.070	0.920
الديزل	0.150	1.110	0.960
الكهرباء	0.020	0.160	0.140
غاز الاسطوانات (لكل اسطوانة)	2.0	20.900	18.90
الكيروسين	0.090	1.00	1.0

أن سياسة الدعم السلعي أدت إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والتوريد، وارتفاع عدد المواطنين المدرجين تحت بند المساهمين في الجمعيات الاستهلاكية إلى ما يزيد عن 8.5 مليون فرد.

عادة ما يصاحب السلع المدعومة إسراف وهدر في استهلاكها .

تعدد الحلقات الوسيطة وما يصاحبها من فساد إداري، الأمر الذي يؤدي إلى إخفاء المعروض من السلع وعدم وصوله إلى المستهلك بشكل منظم .

ومما تقدم فإن الأمر يتطلب من كافة الجهات المختصة سرعة مراجعة سياسة الدعم السلعي وآثارها على الاقتصاد الليبي وموارد الدولة، وأن تستهدف هذه السياسة الفئات التي لاتمكنها دخولها من مواجهة تكاليف السلع الضرورية.

مصرف ليبيا المركزي

إعداد :
د. فتحي عقوب

اللجنة الفنية تضع توصياتها لمواجهة العجز الناجم عن أزمة إقفال الموانئ النفطية

2014 ميزانية طارئة .. والتنفيد على أساس شهري

نَظَراً للخلل الذي طال إيرادات الدولة الليبية جرّاء تدني إنتاج النفط والغاز، نتيجة لأزمة إقفال الموانئ النفطيّة، التي أثّرت بشكل مباشر على أوضاع الدولة المالية، وبالتالي انعكس أثرها بشكل مباشر على الميزانية العامة للدولة في العام 2014 ، تمّ تشكيل لجنة فنية مشتركة بين مؤسسات الدولة المعنية ، وكُلّفتْ بوضع استراتيجية فاعلة لمواجهة الأزمة تتضمن تصورًا للميزانية العامة ، وتشكّلت اللجنة من كلٌ من وزارات المالية، والتخطيط، والنفط، والمؤسسة الليبية للنفط، إضافة لمصرف ليبيا المركزي، بمشاركة خبراء من صندوق النقد الدولي، حيث عقدت ورشة عمل فنيّة خلال الفترة 9–12/12/ 2013 بتونس ، تضمنت عقدَ عددٍ من الاجتماعات المُكثَّفة لمناقشة تطوّرات وضع الموارد وسبل ترشيد الإنفاق، وقد حضر جانب من عمل اللجنة السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي ووكلاء وزارتي المالية والتخطيط، ومدير إدارة التخطيط بوزارة النفط، وقد توصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أنه لابد من وضع موازنة طوارئ تأخذ بعين الاعتبار الظروف المتعلّقة بتدنّي الإيرادات النفطيّة وغير النفطيّة، وأثر ذلك على تمويل الميزانية العامة لسنة 2014، و تَمّت مناقشة كافة التَّطورات الحاصلة وأثرها على ميزانية العام 2014 ، ودراسة أهم الخيارات، حتى وصلت اللجنة إلى عددٍ من التَّوصيات، تمثّل حلولاً ومعالجات ينبغي الأخذ بها ضمن حزمة إجراءات وخطوات تصحيحية ترشيدية، ومن أهمها ما يلي :

❖ أولا : ما يتعلّق بعملية إعداد الميزانية

❖ بالنسبة للإيرادات

❖ تعتمد تقديرات الإيرادات العامة المتوقعة في عام 2014 على ثلاثة سيناريوهات محتملة، يُبنى أوّلها على إنتاج يبلغ 1.25 مليون برميل يوميا من النفط، بينما يعتمد ثانيها على معطيات أكثر واقعية ويتضمن إنتاجا نفط يا يبلغ 0.6 مليون برميل يوميا، وأما ثالث السيناريوهات فيتضمن إدخال تعديلات على السيناريو الثاني أكثر واقعيةً في ظل تطور أزمة الحقول والموانيء النّفطيّة.

❖ تأسيساً على فرضية استبعاد حدوث أيّة اضطرابات سياسية أو مشكلات فنية أخرى، فإن إنتاجا بحجم 1.25 مليون برميل يوميا يُعدُّ معدلا قابلا للتحقيق في العام 2014، إلا أنَّ ضرورة التَّحوُّط، تجعل اعتماد تقديرات متحفِّظة وأكثر واقعية تقدّر بحوالي 0.6 مليون برميل يوميا هو الأولى، مع تقدير سعر النفط الخام بمائة دولار للبرميل.

إنتاج النفط والغاز

❖ بالنسبة للنفقات

❖ يُتوقَّع حدوث انخفاض كبير في هذا الباب، في حال إعادة تنظيم الإدارة العامة، وتطبيق الرقم الوطني مع بداية العام 2014، مما يساعد في تقليص عدد من الوظائف الوهميّة يتراوح ما بين 150000 ـ 200000 وظيفة، إضافة لتأجيل تنفيذ قرار زيادة الرواتب المعلَن عنه لمدة عام واحد.

❖ تَعتمِدُ تقديرات الباب الثاني- على افتراض تخفيض 20 ٪ في السلع الرئيسية بالباب بالإضافة إلى إعادة تصنيف تحويلات بعينها متضمنة علاج جرحى الحرب وعلاوة الأبناء وعلاوة الزوجة إلى الباب الرابع .

❖ بالنسبة للباب الثالث- نفقات التنمية - أوصتْ اللجنة بتفويض نسبة من نفقات التنمية للمستوى دون الوطني كوسيلة لتعزيز الكفاءة والأثر، وبذل جهود إضافية لبناء القدرات في مجال تصميم وتنفيذ ومتابعة ميزانية التنمية.

❖ بالنسبة للباب الرابع - الدعم والتحويلات- يُقترح زيادة سعر البنزين من 0.15 إلى 0.20 دينار ليبي للتر الواحد.

❖ ثانيا- عملية تنفيذ الميزانية (توصيات)

❖ أوصت اللجنة بضرورة اعتبار ميزانية عام 2014 « ميزانية طارئة»، وتنفيذها على أساس شهري من خلال اللجنة المعنية تحت إشراف رئيس الوزراء، وتحديد «شرط التدخل» بمليون برميل في اليوم من الإنتاج النفطي، وباتجاه تصاعدي بشكل متسق مع الإنتاج .

❖ ينبغي أن تُدار عملية تنفيذ الميزانية الطارئة وفقا لمجموعة من «القواعد» التي يتعين إدراجها في قانون ميزانية عام 2014 ، وتشمل هذه القواعد ما يلي :

❖ تحديد أولويات الإنفاق حسب الباب والبند، وفقا لعناصر الإنفاق في دليل الحسابات.

❖ تأسيس المصروفات النقدية الشهرية استنادا إلى الإيرادات في الشهر السابق.

❖ الصرف على البنود ذات الأولوية الأعلى أولا، والاحتفاظ بأيٍّ فائض عما هو مخطط له لمدة شهر لغرض مراجعة منتصف العام والميزانية التكميلية .

❖ يقوم رئيس الوزراء بتقديم القرارات ذات الآثار المترتبة على الإنفاق إلى مجلس الوزراء استنادا لتوصيات اللجنة المعنية باستراتيجية الميزانية.

❖ تُعتبر كافة مبادرات النفقات أو الإيرادات الجديدة التي يطلقها المؤتمر الوطني العام لاغية في حال لم تتم الموافقة على تكلفتها مسبقا من قبل وزارة المالية.

❖ تتعين موافقة اللجنة المعنيَّة باستراتيجية الميزانية على كافة المشتريات «المحمية»، مثل الموافقات الخاصة، السيارات والبعثات الدراسية في الخارج.

❖ يتعين أن تجتمع اللجنة في بداية كل شهر لمراجعة تنفيذ الميزانية وتحديد أولويات الصرف للشهر التالي.

❖ في المدى المتوسط، تقترح اللجنة إجراء سلسلة من عمليات مراجعة أكثر تعمقا، على أن تشمل تحليلا وظيفيا لجميع المؤسَّسات، ومراجعة مفصلة للإنفاق العام، ومراجعة للمؤسسات المملوكة للدولة.

❖ يتعين في اجتماع يونيو للجنة تقديم توصية إلى رئيس الوزراء بشأ ن النهج الواجب اتخاذه حيال الميزانية التكميلية لعام 2014 (حول تخفيف أو تشديد تدابير الإنفاق). وفي حال ارتفاع إنتاج النفط إلى مستويات كافية لتخفيف تدابير الإنفاق (المستهدف)، فيجب توخي الحذر والاحتفاظ بفوائد التخفيضات في الإنفاق التي جرت في ظل الميزانية الطارئة وذلك لحماية التحسن في جودة الميزانية.

> تقديرات الايرادات العامة تعتمد على ثلاث سيناريوات محتملة

> توقعات بحدوث انخفاض كبير في باب النفقات إذا طبق الرقم الوطني

> اقتراح بزيادة سعر البنزين من 150 إلى 200 درهم

خبرة مصرفية
تعزز فرص نجاحك..

إمكانيات
متجددة

تطمح في المصرف التجاري الوطني أن نقدم الخدمات والمنتجات المصرفية
التي تلبي إحتياجات زبائننا بأسلوب عصري يواكب الحداثة والتطور.

ncb.ly

المصرف التجاري الوطني
National Commercial Bank
NCB

تحليل لأهم المتغيرات الاقتصادية والنقدية في نهاية عام 2013

إعداد : إدارة البحوث والإحصاء

1- الاحتياطيات والأصول الأجنبية:

سجل رصيد إجمالي الاحتياطيات والأصول الأجنبية في نهاية عام 2013 انخفاضا قدره 2.8 مليار دولار، أو ما نسبته 2.3 ٪ ليصل إلى 121.8 مليار دولار، مقابل نحو 124.6 مليار دولار في نهاية عام 2012.

وقد انعكس الانخفاض في رصيد الاحتياطيات من النقد الأجنبي بنحو 4.9 مليار دولار، أو ما نسبته 4.2 ٪ ليصل إلى نحو 112.8 مليار دولار، مقابل 117.7 مليار دولار في نهاية عام 2012، في حين ارتفع رصيد بند أصول أجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 2.1 مليار دولار، أو ما نسبته 30.5 ٪ ليصل إلى نحو 9.0 مليارات دولار، مقابل 6.9 مليار دولار في نهاية عام 2012.

والجدول التالي يوضح البنود المكونة للأصول والاحتياطيات الأجنبية:

"مليون دولار"

البيان	2012	2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
الاحتياطيات التي يديرها مصرف ليبيا المركزي[1]	117,724.1	112,821.5	-4,902.6	-4.2
أصول أجنبية للمصرف[2]	6,860.8	8,955.5	2094.7	30.5
إجمالي الاحتياطيات والأصول الأجنبية	124,584.9	121,777.0	-2,807.9	-2.3

(1) تشمل الشريحة الاحتياطية لدى صندوق النقد الدولي وحيازات وحدة حقوق السحب الخاصة والذهب بالسعر التاريخي.

(2) تشمل القروض والمساهمات الخارجية للمصرف.

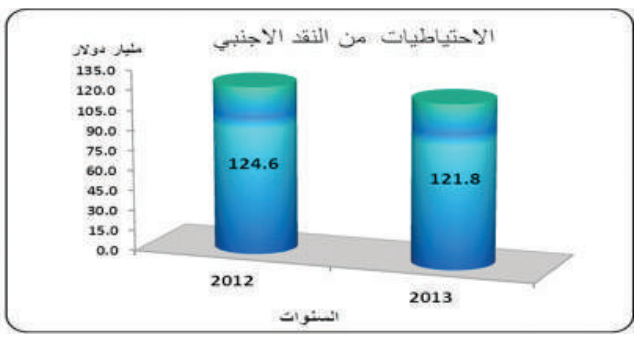

2- سعر صرف الدينار الليبي:

ارتفع سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 0.1 ٪ في نهاية عام 2013، أي ارتفع من 1.2546 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2012 إلى 1.2535 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2013، وارتفع ايضاً أمام الين الياباني بنسبة 18.4 ٪ في نهاية عام 2013، في حين انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 4.1 ٪، أي انخفض من 1.6610 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2012 إلى 1.7290 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2013، كما انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 2.0 ٪، ليصل إلى 2.0660 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2013، مقابل 2.0249 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية نفس الفترة من عام 2012، وانخفض أمام الفرنك السويسري بنسبة 2.7 ٪، أي من 1.3742 دينارًا لكل فرنك في نهاية عام 2012 ليصل إلى 1.4116 ديناراً لكل فرنك في نهاية عام 2013. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسة

دينار ليبي لكل وحدة

البيان	2012	2013	معدل التغير%
دولار أمريكي	1.2546	1.2535	▲ 0.1
يورو	1.6610	1.7290	▼ 4.1
جنيه إسترليني	2.0249	1.0660	▼ 2.0
فرنك سويسري	1.3742	1.4116	▼ 2.7
ين ياباني (100 ين)	1.4628	1.1933	▲ 18.4

3- العملة المصدرة:

سجل رصيد العملة المصدرة (ورقية ومعدنية) في نهاية عام 2013 ارتفاعاً قدره 218.2 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5 ٪ ليصل إلى 15.0 مليار دينار، مقابل 14.8 مليار دينار في نهاية عام 2012، منها نحو 1,622.6 مليون دينار عملة بخزائن المصارف التجارية، ونحو 0.7 مليون دينار عملة نقدية بالصندوق لدى العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي، ونحو 13,419.9 مليون دينار عملة في التداول خارج المصارف في نهاية عام 2013، مقابل 13,391.1 مليون دينار في نهاية عام 2012، مظهراً بذلك ارتفاعاً قدره 28.8

"مليون دينار"

البيان	2012	2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
العملة المصدرة:	14,825.0	15,043.2	218.2	1.5
- عملة خارج المصارف	13,391.1	13,419.9	28.8	0.2
- نقدية في الصندوق لدى المصارف	1,433.3	1,622.6	189.3	13.2
- عملة لدى إدارة العمليات المصرفية/ م. ل.م	0.6	0.7	0.1	16.7

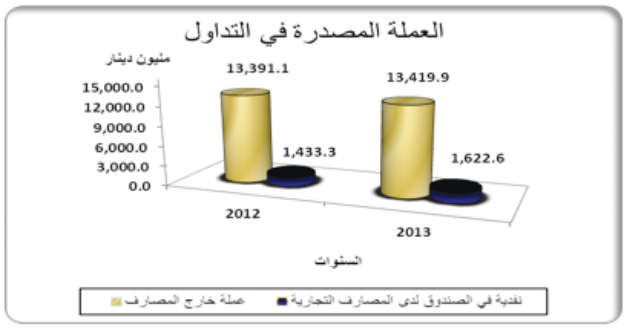

4- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها:

بلغ رصيد القاعدة النقدية في نهاية عام 2013 نحو 36,886.5 مليون دينار، مقابل 34,300.9 مليون دينار في نهاية عام 2012، مظهراً بذلك ارتفاعاً قدره 2,585.6 مليون دينار، أي بنسبة 7.5 ٪. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية بنحو 2,364.2 مليون دينار، أو ما نسبته 12.2 ٪، لتصل إلى 21,788.0 مليون دينار في نهاية عام 2013، مقابل 19,423.8 مليون دينار في نهاية نفس الفترة من العام السابق، وارتفاع ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 192.6 مليون دينار، أو ما نسبته 13.0 ٪، وارتفاع العملة خارج المصارف بنحو 28.8 مليون دينار لتصل إلى 13,419.9 مليون دينار.

وقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر انكماشي بنسبة 3.1 ٪ على القاعدة النقدية، في حين كان لصافي الموجودات المحلية أثر توسعي بنسبة 6.1 ٪ على هذه

القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

مليون "دينار"

البيان	2012	2013	مقدار التغير	نسبة التغير %
القاعدة النقدية:	34,300.9	36,886.5		
أ - العملة خارج المصارف	13,391.1	13,419.9		
ب- الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية	19,423.8	21,788.0		
نقدية في الصندوق -	1,433.3	1,622.6	2,585.6	7.5
ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي -	17,990.5	20,165.4	28.8	0.2
ج – ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	1,486.0	1,678.6	2,364.2	12.2
			189.3	13.2
			2,174.9	12.1
			192.6	13.0
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	34,300.9	36,889.5	2,585.6	7.5
أ - صافي الأصول الأجنبية	155,781.6	150,927.5	-4854.1	-3.1
ب - صافي الأصول المحلية	(121,480.7)	(114,041.0)	7,439.7	-6.1
- صافي المستحقات على الخزانة العامة	(72,612.1)	(53,248.2)	19,363.9	-26.7
- المستحقات على المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
- مستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
- صافي البنود الأخرى	(48,868.6)	(60,792.8)	-11,924.2	24.4

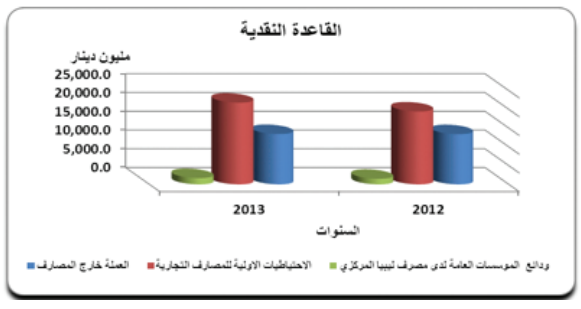

5- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

شهد عرض النقود (ع2) في نهاية عام 2013، ارتفاعاً قدره 5,274.5 مليون دينار، أو ما نسبته 8.3 ٪ ليصل إلى 69,005.9 مليون دينار، مقابل 63,731.4 مليون دينار في نهاية عام 2012.

وقد تمثل هذا الارتفاع في زيادة مكونات عرض النقود (ع1) بنحو 5,085.7 مليون دينار، أو ما نسبته 8.6 ٪ ليصل إلى 64,299.4 مليون دينار، مقابل 59,213.7 مليون دينار في نهاية عام 2012، كانت معظم الزيادة في الودائع تحت الطلب بنحو 5,056.9 مليون دينار، أو ما نسبته 11.0 ٪ لتصل إلى 50,879.5 مليون دينار في نهاية عام 2013، وارتفاع العملة خارج المصارف بنحو 28.8 مليون دينار او ما نسبته 0.2 ٪، كما ارتفع شبه النقود بنحو 188.8 مليون دينار، أو ما نسبته 4.2 ٪ ليصل إلى 4,706.5 مليون دينار، مقابل 4,517.7 مليون دينار في نهاية عام 2012

عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

البيان	2012	2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
1. (عرض النقود (ع1:	59,213.7	64,299.4	5,085.7	8.6
- العملة خارج المصارف	13,391.1	13,419.9	28.8	0.2
- ودائع تحت الطلب	45,822.6	50,879.5	5,056.9	11.0
2. شبه النقود:	4,517.7	4,706.5	188.8	4.2
(عرض النقود (ع2	63,731.4	69,005.9	5,274.5	8.3
العوامل المؤثرة في عرض النقود:				
1. صافي الأصول الأجنبية:	63,731.4	69,005.9	5,274.5	8.3
- المصرف المركزي	159,222.3	154,905.0	-4317.3	-2.7
- المصارف التجارية	155,781.5	150,927.5	-4,854.0	-3.1
2. المستحقات على الخزانة العامة (صافي):	3,440.8	3,977.5	536.7	15.6
- المصرف المركزي	(86,595.4)	(77,533.6)	9,061.8	-10.5
- المصارف التجارية	(72,612.1)	(53,248.2)	19,363.9	-26.7
3. المستحقات على القطاعات الأخرى	(13,983.3)	(24,285.4)	-10,302.1	73.7
4. صافي البنود الأخرى	16,860.6	18,981.6	2,121.0	12.6
	(25,756.1)	(27,347.1)	-1,591.0	6.2

6- هيكل الودائع والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية:

"مليون دينار"

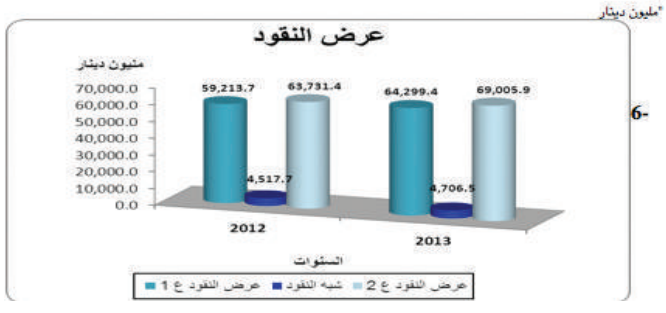

سجل إجمالي الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية في نهاية عام 2013 ارتفاعاً قدره 15,216.4 مليون دينار، أو ما نسبته 22.3 ٪ ليصل إلى 83,562.7 مليون دينار، مقابل 68346.3 مليون دينار في نهاية عام 2012، وبتحليل البنود المكونة للخصوم الإيداعية يلاحظ أن الزيادة كانت في ودائع القطاع العام بنحو 18,341.2مليون دينار، أو ما نسبته 64.3 ٪ لتصل إلى 46,849.7 مليون دينار في نهاية عام 2013، مقابل 28,508.5 مليون دينار في نهاية نفس الفترة من العام السابق، وقد شكلت ودائع القطاع العام ما نسبته 56.1 ٪ من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، في حين انخفضت ودائع الحكومة بنحو 1,172.5 مليون دينار، أو ما نسبته 16.8 ٪ لتصل إلى 5789.0 مليون دينار في نهاية عام 2013، وشكلت ما نسبته 6.9 ٪ من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، كما يلاحظ كذلك انخفاض ودائع القطاع الخاص بنحو 1,952.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.9 ٪ لتصل إلى 30,924.0 مليون دينار في نهاية عام 2013، وشكلت ما نسبته 37.0 ٪ من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، وقد شكلت الخصوم الإيداعية ما نسبته 84.9 ٪ من إجمالي خصوم المصارف التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تحت الطلب شكلت ما نسبته 74.0 ٪ من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل وادخار ما نسبته 26.0 ٪ من

هيكل الودائع لدى المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2012	2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
الودائع لدى المصارف التجارية:	68,346.3	83,562.7	15216.4	22.3
ودائع الحكومة -	6,961.5	5,789.0	-1,172.5	-16.8
ودائع القطاع العام -	28,508.5	46,849.7	18,341.2	64.3
ودائع القطاع الخاص -	32,876.3	30,924.0	-1952.3	-5.9
%ودائع الحكومة / إجمالي الودائع -	10.2	6.9	-	-
%ودائع القطاع العام / إجمالي الودائع -	41.7	56.1	-	-
%ودائع القطاع الخاص / إجمالي الودائع -	48.1	37.0	-	-
%الودائع تحت الطلب / إجمالي الودائع -	80.1	74.0	-	-
%الودائع لأجل وادخار / إجمالي الودائع -	19.9	26.0	-	-
%إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم -	81.0	84.9	-	-

الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية:

سجل الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية في نهاية عام 2013 ارتفاعاً قدره 2,332.7 مليون دينار، أو ما نسبته 14.7 ٪ ليصل إلى نحو 18,232.2 مليون دينار، مقابل 15,899.5 مليون دينار في نهاية عام 2012. ويعود ذلك إلى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنحو 2296.9 مليون دينار، أو ما نسبته 21.7 ٪ ليصل إلى 12,905.2 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 66.7 ٪ من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، وارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع العام بنحو 35.8 مليون دينار، أو ما نسبته 0.7 ٪ ليصل إلى 5,327.0 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 33.3 ٪ من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.

ومن ناحية أخرى شكل الائتمان المصرفي ما نسبته 18.5 ٪ من إجمالي أصول المصارف التجارية وما نسبته 21.8 ٪ من خصومها الإيداعية في نهاية

الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية

"مليون دينار"

البيان	2012	2013	مقدار التغير	نسبة التغير%
الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية:	15,899.5	18,232.2	2,332.7	14.7
للقطاع العام -	5,291.2	5,327.0	35.8	0.7
للقطاع الخاص -	10,608.3	12,905.2	2,296.9	21.7
%الائتمان الممنوح للقطاع العام / إجمالي الائتمان -	33.3	29.2	-	-
%الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / إجمالي الائتمان -	66.7	70.8	-	-
%	23.3	21.8	-	-
%إجمالي الائتمان / إجمالي الودائع -	18.8	18.5	-	-
%إجمالي الائتمان / إجمالي الأصول -				

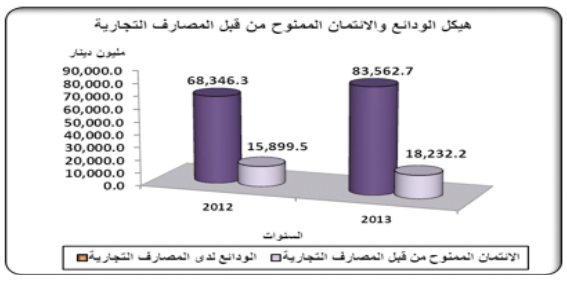

7- معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2013:

استنادا إلى بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد، فإن معدل التضخم وفقاً لمؤشر الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، بلغ 2.6 ٪ خلال عام 2013، حيث تركز الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار مجموعة الملابس والأقمشة والأحذية بنسبة 7.4 ٪، وارتفاع الرقم القياسي لمجموعة السكن ومستلزماته بنسبة 4.8 ٪، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 3.7 ٪، كما ارتفع الرقم القياسي لمجموعة التعليم والثقافة والتسلية بنسبة 0.9 ٪، خلال عام 2013، في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة (6.2 ٪)، والرقم القياسي لمجموعة العناية الصحية بنسبة (3.5 ٪)، إلا أن معدل التضخم انخفض مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليصل إلى 2.6 ٪، مقابل 6.1 ٪.

تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الذي شهده الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة موضوع التقرير يعزى بالدرجة الأولى إلى الإنفاق العام التوسعي وخاصة الانفاق الجاري.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

سنة الأساس 2003=100

المجموعات الرئيسة	الوزن	2012	2013	معدل التضخم%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	366	171.8	178.2	3.7
الملابس والأقمشة والأحذية	73	141.0	151.4	7.4
السكن ومستلزماته	233	149.6	156.8	4.8
أثاث المسكن	59	142.9	143.7	0.6
العناية الصحية	40	217.2	209.5	-3.5
النقل والمواصلات	112	160.6	161.4	0.5
التعليم والثقافة والتسلية	64	121.9	123.0	0.9
سلع وخدمات متفرقة	53	162.9	152.8	-6.2
الرقم القياسي العام	1000	159.6	163.7	2.6

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد

"نسبة مئوية"

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم السنوي	6.2	10.4	2.4	2.4	15.9	6.1	2.6

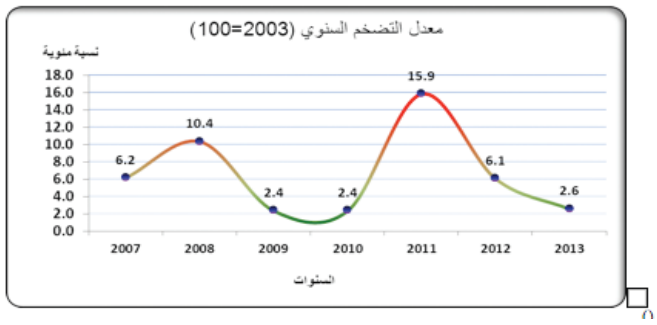

متعة السفر على مسارات القطارات الأوروبية

الأيام

هناك شيء سحري حول الصعود من منصة السكك الحديدية في لندن والنزول في باريس، أو السفر بالقطار بين عشية وضحاها لقضاء عطلة رومانسية في «سانت بطرسبرغ»، فالرحلات على متن عربات القطارات في أوروبا كتصفح الطبيعة بكامل مفرداتها، فالقطارات تمر على الجبال الشاهقة، والبحيرات الساحرة، وتخترق الحقول، وتتوغل داخل الغابات، ولكنها تخبيء المزيد.

فالرحلة من لندن إلى «افينيون» الواقعة في منطقة بروفونس جنوب شرق فرنسا، على متن قطارات «يوروستار» السريعة، تنطوي على متعة كبيرة، حيث الطريق الممتد على المسافات الطويلة عبر ريف «كينت» يعطيك لمحة موجزة عن واحدة من أجمل المقاطعات في انجلترا، قبل أن يقطع القطارالمناظر الجميلة من مزارع الكروم والبلدات القديمة جنوب فرنسا، في رحلة لاتستغرق أكثر من ست ساعات، بمبلغ 399 دولارًا.

الرحلة بواسطة القطار من جنيف السويسرية إلى ميلانو شمال إيطاليا، بالنسبة للغالبية من المسافرين الباحثين عن مشاهدة المناظر الخلابة لبحيرة جنيف قبل الولوج عبر المروج الألبية، التي تحدها الجبال المغمورة بالثلوج الهائلة، في رحلة لاتكلف أكثر من 195 دولارًا ذهاباً وإياباً.

وفي رحلة على المسار الكلاسيكي، بين برلين إلى موسكو اثنتين من مدن شرق أوروبا، تستغرق يوماً واحداً، وسط أجمل المسارات، المفعمة بالمشاهد الطبيعية الأكثر روعة، لأرياف مدن «بوزنان» و «وارسو» قبل عبور روسيا البيضاء ودخول روسيا، في رحلة تبلغ تكلفتها 329 دولارًا أميركيًا.

من «هلسنكي» إلى «سان بطرسبرج»، يخترق القطار غابات دائمة الخضرة، التي تنتشر فيها البحيرات في فصل الصيف.

المدن الأغلى في 2014

الأيام

يتجنب الكثير من المسافرين بميزانيات محدودة، السفر إلى المدن والجهات الأكثر غلاء، والتي ترتفع كلفة العيش فيها، جراء عدة عوامل، بما في ذلك سعر صرف العملات الأجنبية مقابل عملة البلد، أو بسبب إقبال المستثمرين ورجال الأعمال على الاستثمار ونقل أعمالهم إليها.

ووفق وحدة المعلومات الاقتصادية، التابعة لمجلة «إيكونومست»، التي تصدر سنوياً تقرير «مؤشر تكلفة المعيشة في العالم»، فإن مقارنة أسعار أكثر من 400 من السلع والمتطلبات المعيشية، تفضي إلى الكشف عن قائمة أكثر المدن غلاءً حول العالم.

فقد تصدرت سنغافورة القائمة، للعام الثاني على التوالي، وتجاوزها 131 مدينة على مستوى العالم، وحسب الدراسة فإن قوة العملة في سنغافورة والتكلفة العالية في خدمة تشغيل السيارات وفواتير المياه والكهرباء ساهمت في احتلالها هذه المرتبة المتقدمة، وكذلك المركز الأول بين مدن العالم في ارتفاع أسعار الملابس.

وجاءت باريس وأوسلو وزيورخ وسيدني، في المراتب من الثانية إلى الخامسة، بعد مدينة سنغافورة، فيما احتلت كاراكاس، وجنيف، وطوكيو المركز السادس، والعاصمة الدنماركية «كوبنهاجن» المركز السابع.

وعلى الجانب الآخر، تصدرت مدينة «مومباي»، قائمة المدن الأرخص كلفة، تلتها مدينة كراتشي الباكستانية، وحلت العاصمة الهندية «نيودلهي» في المركز الثالث، و «كتماندو» النيبالية رابعاً.

واحتلت العاصمة السعودية الرياض المرتبة العاشرة، وجدة في الترتيب التاسع، و«بنما سيتي» ثامناً، والعاصمة الرومانية «بوخارست» في المركز السابع، والعاصمة الجزائرية في المرتبة السادسة، فيما تراجعت العاصمة السورية دمشق إلى المرتبة الخامسة.

ويقارن التقرير أسعار أكثر من 400 من السلع، والمنتجات والخدمات في 131 مدينة، بما في ذلك الطعام والشراب والملابس واللوازم المنزلية ومواد العناية الشخصية، والإيجارات المنزلية والنقل وفواتير المياه والكهرباء والمدارس الخاصة، والمساعدة المنزلية، و التكاليف الترفيهية .

تقليص الرسوم الإضافية في الفنادق

الأيام

إذا كنت قد حجزت غرفتك في الفندق للتوا، كيف يمكنك تجنب الصدمة عند دفع المبلغ المطلوب؟ خاصة أنه يمكن للرسوم الإضافية الخفية والمثيرة للدهشة أن تزيد من صعوبة موقفك، ما يجعل من فاتورة الفندق النهائية أكثر مما كنت تتمناه... فكيف يمكن تجنب هذه الرسوم الإضافية؟

احفظ مبلغا مناسبا لتناول العشاء باستخدام عربة في الخارج أو القيام بالتسوق في أي سوق كبديل عن تناول الطعام داخل الفندق وهو ما سيزيد من هذه الرسوم الإضافية الخفية التي أنت في غنى عنها.

وتجنب مطعم الفندق إلا إذا كان سعره معقولا، حيث إن تناول وجبة الإفطار في المطعم المحلي في الشوارع العامة أمر يقلل من التكاليف العامة كما يجعلك تتمتع بالبيئة المحلية ويشعرك وكأنك واحد من السكان المحليين.

وإذا كنت تستطيع البحث عن فندق عبر الإنترنت قبل أن تسافر في واحد من مواقع السفر والمنتديات الأخرى فهذا أمر جيد فيما يتعلق بتوفير المعلومات اللازمة أيضا، حاول أن تسأل عن تقدير تقريبي عن سعر الغرفة الإجمالي (الغرفة والضرائب والرسوم)، فعلى الأقل يمكنك أن تصل إلى الحد الأدنى للتكلفة. وعندما تصل إلى الفندق، ابحث عن دليل خدمات الضيوف الخاص بك. فعادة ما يكون موثق فيه التكاليف ذات الصلة، وكذلك المطاعم ومناطق الجذب المحلية. إذا كنت لا يمكن العثور عليه لا تتردد في سؤال موظفي الاستقبال عن الرسوم الإضافية وكيف يمكن تجنبها.

ويمكن تجنب رسوم الفندق الإضافية، كالمنتجع الصحي، أو مركز اللياقة البدنية، في بعض الأحيان سوف تكون عاملا لزيادة الرسوم الإضافية، لذلك اطلب أن يتم إزالتها، إلا أنه ينبغي ان تعلم أن بعض الفنادق ترفض ذلك، ولذا فدائما ينصح أن تسأل قبل أن تسافر عبر البحث على الانترنت أو طلب المشورة ممن سبقوك.

ابحث وقارن وتصفح واحجز من بيتك

الأيام

ابحث، قارن واحجز الفنادق، وفق هذه الرؤية، يتيح عدد من محركات البحث، على شبكة الانترنت، بما في ذلك موقع HOTELSCANNERS.COM، لمتصفحيه مقارنة الأسعار والبحث عن الفنادق الأقل كلفة، في 36 ألف وجهة في 225 بلداً حول العالم، مايجعله من بين أفضل مواقع الحجز على شبكة الانترنت.

ويوفر الموقع منصة جيدة لإجراء عمليات بحث تشمل أسعار، وخدمات، ومواقع 200 ألف فندق حول العالم، وكذلك ملحقاتها، حيث يبحث محرك البحث في أكبر مواقع السفر بما في ذلك Expedia، Booking.com، Late-rooms.com وغيرها الكثير لإيجاد أرخص الصفقات على الإقامة في الفنادق، في زمن قياسي، وماعلى المتصفح سوى إدخال تواريخ بداية الحجز، والمغادرة، وتصنيف الفندق، والسعر المناسب، وحجم الغرفة، وعدد النزلاء، وخلال بضع ثوان تكون الخيارات متاحة، مزودة بخريطة مواقع الفنادق في المدن، وهو مايتيح اختيار الموقع المناسب، حسب متطلبات الرحلة، سواء للعمل أو الاستجمام.

كما يوفر موقع HotelsCombined،أكثر من 5 ملايين عرض فندقي من خلال آلاف مواقع الحجوزات، في أكثر من 220 دولة، ويمكن البحث بـ 40 لغة، ومقارنة الأسعار بـ 120 عملة متداولة حول العالم.

ويعتبر agoda.com من الشركات الأسرع نمواً في مجال حجوزات الفنادق عن طريق الانترنيت، ويدرج تحت لائحته مئات الآلاف من الفنادق، عارضة خدماتها بـ 38 لغة أجنبية.

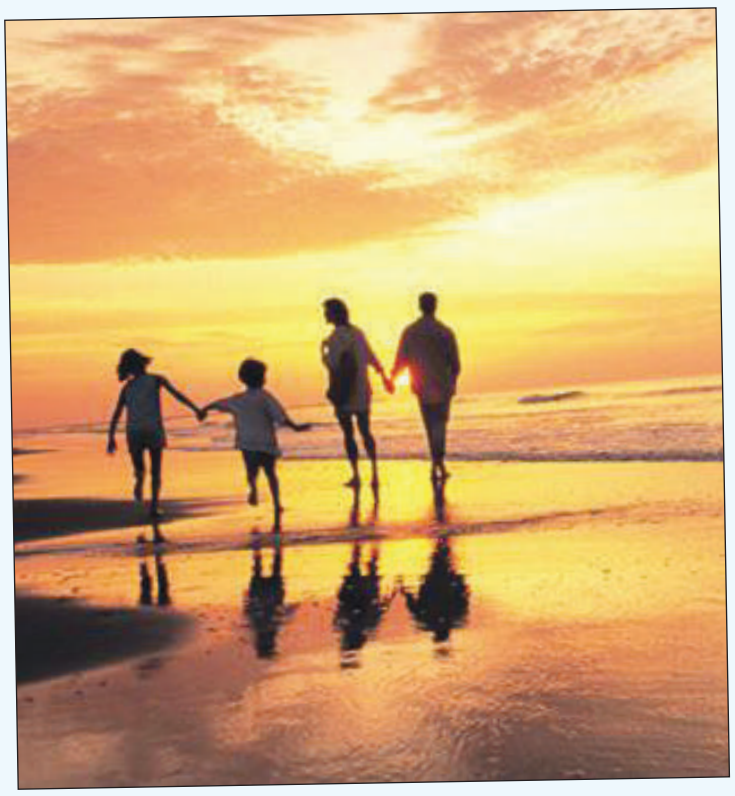

السفر رفقة العائلة فن ينطوي على تحد كبير

الأيام

السفر رفقة أفراد العائلة، يعني تباينًا في الطلبات، والاختلاف في الرغبات والأنشطة، وهذا يعني أن ضمان رحلة ممتعة، والحصول على فرص الاستمتاع المتاحة يعد تحدياً كبيراً للوالدين، ولكن مع حزمة من النصائح للعائلة، قد تحقق المأمول، فاختيار الوجهة التي تلبي متطلبات جميع أفراد العائلة، بحيث يتضمن المخطط جولات تسويقية، وبعض الرحلات إلى مدن الملاهي، والمتاحف ومراكز الترفيه، وحدائق الحيوانات.

كما يتيح تصفح شبكات المغتربين على صفحات الانترنت الحصول على المعلومات المحلية عن أبرز الفنادق المناسبة للعائلات، وأبرز الأحداث التي تسمح لاستمتاع الأطفال، لذلك لابد من اختيار جناح بفندق عائلي أنيق متعدد الخدمات عندما يتعلق الأمر بإقامة العائلات وهناك أيضاً فكرة جيدة وخاصة، وكثيرا ما نغفلها، وتتمثل في الإقامة بمنزل الأسر المحلية التي تستضيف السائحين من مختلف بقاع الأرض، وهذا ما ستجده متوافرًا على صفحات المواقع الإلكترونية المختلفة وفي مقدمتها موقع" Homeexchange.com" الذي يتيح التواصل مع الأسر الأخرى في بلاد السفر. كما ينصح خبراء السفر العائلات المسافرة بعدم حمل الكثير من الأمتعة، حتى لا يتحول الأمر لديهم كمن يسير وسط موكب من الحقائب، وقد أثبتت التجارب أن البحث عن مكان محلي لغسل الملابس والمتعلقات الشخصية قد يكون أفضل كثيرا من حمل مزيدا من الحقائب الثقيلة.

مسرح أطفال العراق

الأطفال يحققون ما عجز عنه الكبار

أعلنت وزارة الثقافة العراقية عن افتتاح فعاليات مهرجان "مسرح أطفال العراق" في كربلاء، قائلة أنه يعبر عن حاجة براعم البلاد لأنواع التعبير الفني والثقافي لمعالجة السلوكيات "العقيمة" التي ترسخت في أذهانهم نتيجة "الحروب والكوارث والإرهاب"، دعت الحكومات المحلية للتعاون معها لعدم جعلها "المنتج الوحيد" للثقافة والفنون.

قال المدير العام لدار ثقافة الأطفال في وزارة الثقافة العراقية خلال افتتاح فعاليات المهرجان "الذي أقيم على قاعة قصر الثقافة والفنون، في كربلاء: "إن المهرجان هو الأول من نوعه في العراق، وأقيم برعاية الحكومة المحلية في كربلاء، بالتعاون مع وزارة الثقافة التي أخذت على عاتقها الإعداد الفني والمسرحي للفعاليات"، مشيراً إلى أن "المهرجان يتضمن 14 عملاً مسرحياً للأطفال تعرض على مدى خمسة أيام، وستكون هناك لجنة مختصة لتقويمها".

ومحافظ كربلاء التي تحتضن المهرجان: "تجمع أطفال 14 محافظة عراقية في كربلاء يعكس ما عجز الكبار عن تحقيقه".

وقد عبّر وكيل وزير الثقافة عن القيم التربوية للمهرجان قائلاً: "الطفولة العراقية تعاني من اضطهاد مركب، كونها كانت بالأمس ضحية الحروب والكوارث التي خاضها النظام السابق، وتعاني اليوم من الإرهاب والظروف العامة التي يمر بها البلد، فالطفل العراقي بحاجة إلى المسرح والموسيقى والرسم وكل أنواع التعبير الفني والثقافي الأخرى.. والدفاع عن حقوقه وتنمية مداركه وربطه بثقافة حضارية متقدمة"، مطالباً بـ"معالجة السلوكيات العقيمة التي ترسخت في أذهان الأطفال سواء من العائلة أم البيئة التي مرت بحروب وكوارث عديدة".

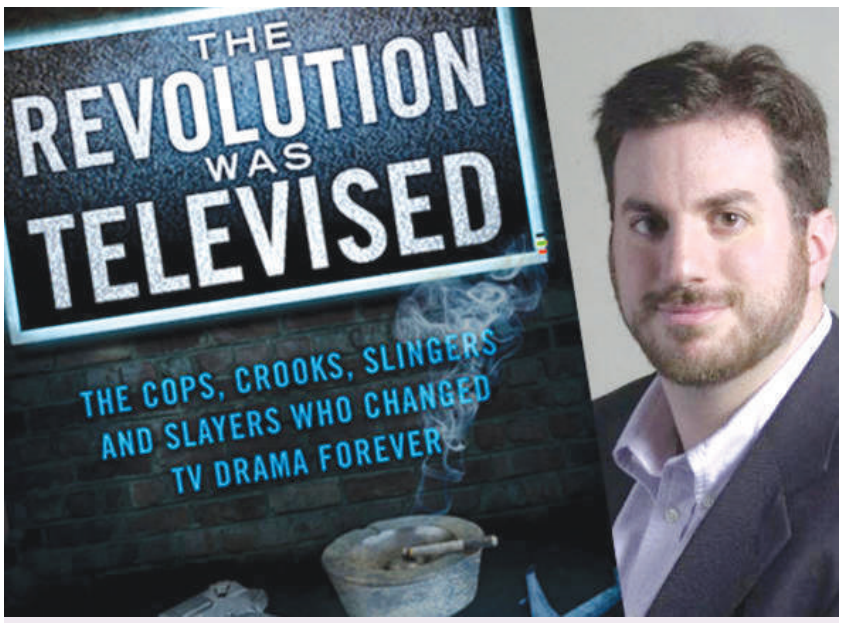

كانت الثورة متلفزة

تعوّد الكاتب الأميركي آلان سيبنوال أن يعلق، ومنذ سنوات عديدة، على المسلسلات التلفزيونية الكثيرة جدا، التي تعرضها مختلف القنوات الأميركية.

هذه التعليقات جعلته ذا شهرة كبيرة لدى مشاهدي تلك المسلسلات، الكثيرين جداً أيضاً. وعبر تقديمه ملخصاً لحلقات المسلسلات التلفزيونية وطريقته في التعليق عليها، رأى العديد من النقّاد الفنيين، أن مضمون أعماله في السياق، بمثابة «ثورة» في هذا الميدان.

ومن هنا بالتحديد جاء عنوان كتابه، الذي يحمل عنوان «كانت الثورة متلفزة»، وقد جعلت طبيعة تعليقات المؤلف أحد الناشرين (التقليديين)، يواجه الكتاب بالرفض القاطع، رغم أن موضوعه الأساسي يجسد نوعاً من تقديم «تاريخ ثقافي حي وواضح» للمجتمع الأميركي، ذلك من خلال تحليل نمط المسلسلات التي شاهدها الأميركيون، كما يشير المؤلف.

ويشرح المؤلف أيضاً، كيف أن حفنة من كتّاب السيناريو والمنتجين، فرضت نموذجاً من المسلسلات يبرز رجال الشرطة واللصوص وأفراد العصابات والقتلة، دون أن يتعرضوا للأحداث والمشاكل الواقعية التي يعيشها المجتمع بشكل يومي.

داعش والجهاديون الجدد

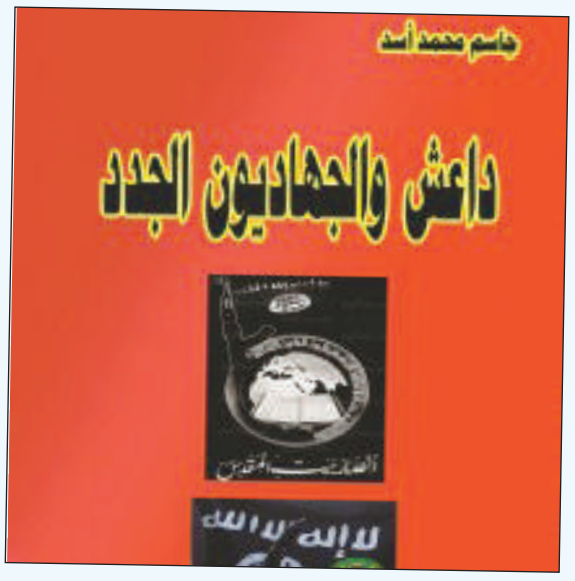

صدر عن دار الياقوت (الأردن) كتاب للباحث العراقي جاسم محمد بعنوان «داعش والجهاديون الجدد»، في 396 صفحة، ويعتبر الكتاب امتدادًا لكتابه السابق «صناعة الإرهاب والإرهاب السياسي» والذي صدر أيضا عن دار الياقوت عام 2012.

يرى الكاتب أن الحرب ما بين الأنظمة السياسية والقاعدة هي حرب المائة عام ولا تنتهي بالمواجهة العسكرية بقدر ما تحتاج إلى مشروع تنموي قومي متكامل مع وجود تعاون دولي وإقليمي.

ناقش الكتاب أيضاً تمرد فروع القاعدة على التنظيم المركزي والانشقاقات الداخلية، ليتحول التنظيم المركزي إلى رمز وبيعة وشرعنة «الجهاد».

ويرى الكاتب أن الجماعات «ألجهادية» أغلبها خرجت من عباءة الإخوان وناقش تفاصيل خارطة التنظيمات الجهادية والقاعدة وتمددها جغرافيا للدول عبر حدود سيناء وغزة وليبيا والسودان كذلك تراجع التنظيم المركزي والدور التركي والإسلام السياسي في المنطقة.

المؤلف باحث متخصص في مكافحة الإرهاب والاستخبارات، حاصل على شهادات عليا في الأدب الإنكليزي 1980، دبلوم عالي في العلوم الإستخبارية، ودبلوم إعلام كامبردج - بريطانيا عام 1983، وشهادات عليا في اللغة الإنكليزية والترجمة. وهو دبلوماسي عراقي سابق. ويشغل الآن مدير المركز الأوروبي العربي لدراسات مكافحة الإرهاب. وتعتمد بعض وسائل إعلام أوروبية وشبه حكومية عربية وعربية خليجية، بعض دراساته وكذلك بعض الصحف والمطبوعة العراقية المحلية والدولية في لندن. ويشترك بتعاون علمي مع مجموعة باحثين وخبراء متخصصين في الأمن والاستخبارات والدفاع من أجل تبادل المشورة وبمراكز دراسات متخصصة في القاعدة والتنظيمات «الجهادية».

بريق الأبنوس

صدرت للروائي صخر صدقي رواية «بريق الأبنوس» عن دار التنوير، وتدور أحداثها حول مجموعة من الخبراء المصريين الذين تم اختيارهم للعمل في إفريقيا السوداء (جنوب الصحراء)، العمل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأحداث وتجارب حياتية عاشها الكاتب الذي عمل هو نفسه خبيراً وعاش في ربوعها لأكثر من عشرة أعوام متنقلاً غرباً وشرقاً وجنوباً.

ولم يذكر الكاتب اسم البلد، فقد فضل أن يوزع مجموعة الخبراء على عدة مناطق مختلفة وكأنه قصد بذلك أن يكثف كل تجاربه في القارة في هذه المناطق التي تتفاوت في طبيعتها من مجتمع ريفي وثني وسط الأحراش، وسط أنظمة وتقاليد قبلية صارمة حيث لا يزال الإنسان الإفريقي يرزح تحت وطأة الإحساس بالقهر والدونية وعدم الانتماء.

المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال

قراءة نقدية وتحليلية

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية كتاب «المقاومة الشعبية الفلسطينية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية»، تأليف ليندا طبر وعلاء العزة.

هذه الدراسة محاولة للإضاءة على السياق التاريخي الذي أنتج تجارب انتفاضية فلسطينية، وفهم العوامل والعلاقات المادية التي ساهمت في تشكل هذه التجارب، وتوضيح أهميتها ومدى ارتباطها بواقع اليوم وإمكان إعادة الاعتبار إليها. كذلك تسعى الدراسة لفهم العناصر المعوقة والإمكانات المستقبلية والطاقات الكامنة لنشوء مقاومة شعبية في فلسطين اليوم تعيد الاعتبار إلى مفاهيم التحرر الوطني بأبعادها الثقافية والاجتماعية.

وبالتالي، يحاول هذا الكتاب تقديم قراءة تحليلية للماضي القريب وللحاضر تساهم في النقاش بشأن أين نحن الآن من فلسطين جغرافية وتاريخاً.

يذكر أن ليندا طبر، أكاديمية فلسطينية، وهي عضو في مؤسسة الدراسات النسوية في جامعة تورنتو (كندا)، كما أنها باحثة في مركز دراسات التنمية في جامعة بير زيت، أما علاء العزة فهو أستاذ الأنثروبولوجيا الثقافية في جامعة بير زيت.

يقع الكتاب في 103 صفحات، وثمنه 8 دولارات أميركية أو ما يعادلها.

الشبيهان

صدر حديثاً عن الهيئة العامة لقصور الثقافة كتاب تحت عنوان «الشبيهان.. سيرة مزدوجة لمبارك وبن علي» للكاتب الصحفي كارم يحيى، ضمن سلسلة كتابات الثورة، ويقع الكتاب في 250 صفحة من القطع الصغير.

انطلق الكاتب في هذه السيرة المزدوجة من استلهام وإعادة قراءة كتاب جريء كتبه صحفيان فرنسيان عن دكتاتور تونس بعنوان «صديقنا الجنرال» بعيون مصري، وكان هدف المؤلف إثارة الثورة قبل 25 يناير عن طريق نشره في أحد المواقع الإلكترونية لإثارة التفكير والنقاش حول الشبيهين مبارك وبن علي «الحاكم الفرد والعائلة والحاشية والأتباع والحزب والطبقة والرعاة الإقليمين والدوليين».

نتائج المُسابَقَة المِعماريَّة لإنْشاءِ مَبْنى مَصْرف ليبيا المركزي الجَديد بطَرابُلس

أعلنت لجنة التحكيم المكونة من أسماء مرموقة في مجال العمارة والتصاميم المُدامة والبيئة ، نتائج تقييم المسابقة المعمارية العالمية لاختيار أفضل تصميم معماري مبدئي لإنشاء مبني مصرف ليبيا المركزي الجديد الذي يجمع المباني المتناثرة وتتركز فيه جميع نشاطات المصرف.

وقد توصلت اللجنة المشار إليها بعد تقييم مشاركات عدد من الشركات والمكاتب الهندسية الوطنية والعالمية إلى النتائج التالية:-

الفائزون بالجوائز الرئيسية:

- First place: Henning Larsen Architects (Denmark).
- Second place: ECOU – (Libya)
- Third place: Zaha Hadid Architects (UK)
- Tabanlioglu Architects (Turkey)
- Archea Associati (Italy)
- Delugan Meissi (Vienna)

و منحت خمس جوائز ترضية لكلاً من :

- Jourdan & Muller (Germany)
- National Consulting Bureau (Libya)

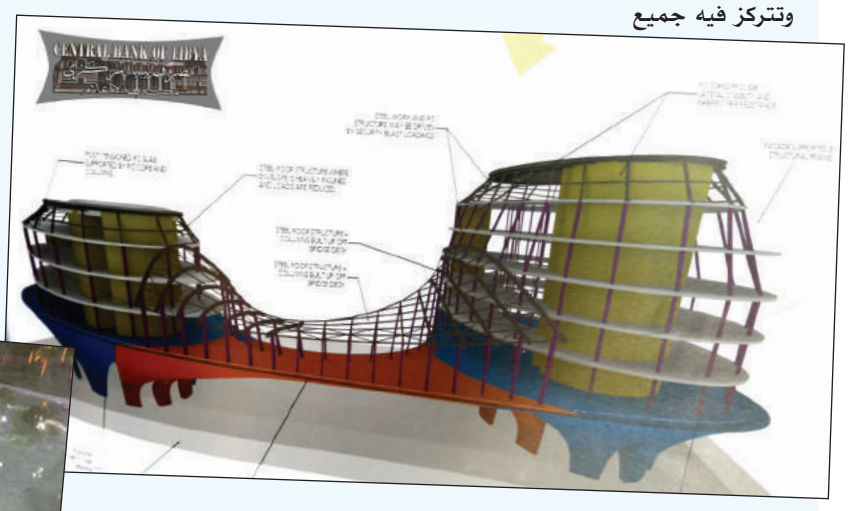

وَجْه ، وَلِهَذَا الغَرَض قَرَّرَتْ إِدَارة المَصْرف أَنْ يَتِم الشُّروع في طَرْح مُسَابَقَة مِعْماريَّة عَالميَّة لاخْتِيار أَفْضَل تَصْميم مِعْماري مَبْدَئي لِلْمَبْنى يَعبَّر عَنْ دَوْر المَصْرف في رَفْعة وَإِزدهار ليبيا وَاسْتِقرارها المَالي وَالإقْتِصادي»

و كذلك أشار الجهاني إلى أن التصميم الفائز كان وِفْق أَحْدث المَعايير التَّصْميميَّة في مَجَال البِناء والبِيئَة، وكان مُلائِماً للتَّنفيذ مُراعيًا الاشْتِراطات للتَّصْميم الحَضري لِلْمَنْطِقَة، وتَقرَّرَ أَنْ يَكون مَقَر المَصْرف بِالأَرْض المَمْلوكَة لِلْمَصْرف بمَنطِقَة قُرجي لِقُرْبها مِنَ الميناء البَحْري وَقُرْبها مِنْ مُخطَّط الحزَام الأَخْضر لِلْمَدينة ومُلاءِمَة المِسَاحَة الَّتي تُقدَّر بِحَوالي { 5.5 هِكْتار } لإنْشاء هَذَا المَبْنى ، وَتَمَّ إِعْدَاد كُرَّاسَة الشُّروط وِفْق المَعايير القِياسيَّة الأُوروبيَّة في مَجال المُسابقات المِعْماريَّة وَجَميع المُتطلَّبات الوَظيفيَّة لِلْمَبْنى وَشُروط الأَمْن والسَّلامَة وَتَمَّ دَعْوة عَدَد (80) شَركة وَمَكْتبا هَندَسيا وَطنيا وَعالميا لِلاشْتِراك بِالمُسابَقَة ، أَكَّدَ (40) مَكْتبا هَندَسيا وَطنيا وعَالَمِيا على المُشاركَة ، كما إِسْتلمْت مُشاركَات (23) مَكْتبا « .

مصرف ليبيا المركزي

إعلان

عن عطاء لتوريد وتركيب منظومة مراقبة أمنية بمبنى المصرف بفرع بنغازي

يعتزم مصرف ليبيا المركزي طرح عطاء لتوريد وتركيب منظومة مراقبة أمنية بمبني المصرف بفرع بنغازي وفقاً للشروط التالية :-

- يمكن سحب كراسة العطاء مقابل صك بمبلغ وقدره (500 د ل)خمسمائة دينار ليبي (لا تُرجع) .
- يتم بسحب كراسة العطاء ابتداءً من يوم الأحد الموافق 04/13/ 2014م،وحتى يوم الخميس الموافق 05/16/ 2014م.
- يرفق بالعطاء تأمين ابتدائي قدره(5000 دل) خمسة آلاف دينار ليبي بصورة صك مصدق أو خطاب ضمان مصرفي،ترجع لمن لا يرسو عليه العطاء.
- آخر موعد لتقديم العطاء يوم الخميس الموافق 07/19/ 2014م.
- يتم سحب كراسة العطاء من مقر المصرف الرئيسي بطرابلس أو بفرع مصرف ليبيا المركزي بنغازي.
- صلاحية العرض يجب أن تكون كحد أدنى (6) أشهر.

لأي استفسارات يمكن الاتصال على الأرقام التالية:

طرابلس -00218213367352
00218619091166

مصرف ليبيا المركزي